الرسالة الأولى

الحُلَل في الكَلاَم عَلَى الجُمَل

- نسبة الكتاب
- منهج العُنَّابِي فيه
- مصادره
- نسخة الكتاب
- عملي في تحقيق النص

obeikandl.com

obeikandl.com

الحُلَل في الكَلاَم عَلَى الجُمَل

نسبة الكتاب:

هـذا الكتـاب أو هذه الـرسـالـة الصغيرة لم تشر إليها المصـادر التي تـرجمت للمؤلف واطلعت عليها ولكنها ثابتة النسبة إليه بالأدلة التالية :

١ - أنّ اسم العُنَّابِي وردَ صريحاً في مقـدمة الرسالـة ، جاء فيها مـا نصه «بسم الله الرَّحمَن الـرَّحيم ، وصَلَّى اللَّه عَلَى سيـدنا ومَـوْلانَا محمَّـد وعَلَى آله ، «الحُلَل في الكَلاَم عَلَى الجُمَل» للشيِّخ العـالمِ العَلامَةِ . . . . أبي العبَّـاس أحمد بن محمد ابن علي الأَصْبَحِي العُنَّابي رحمة الله عليه . . » .

٢ - أنَّ الكتـابَ في النَّحو ، ومعلـومٌ أنَّ العُنَّابي لـه في النَّحو البَـاع الطُّولَى ، فهـو شيخُ العربيَّة في زمانه ، أخَـذَ النَّحو وغيرَه عن أبي حَيَّان الأندَلُسي وأثبتت له المَصَادرُ كُتُباً في النَّحـو ، كشرحِه لسيبويه ، وشرحِـه للتَّسْهِيل لابن مَالِك ، والمُسَوِّغَات للابتداء بالنِّـكِرَات ، وغيرها . . .

والَّـذي يُصَنِّفُ هـذه الكتبَ الكثيرةَ ، والشروحَ الـوافيـةَ ، ليس غـريبـاً أن يُصَنِّف هذه الرسالةَ الصغيرةَ .

٣ - أثبتت المصادر تتلمذَه على عـالم زمانِه أبي حيان الأندلسي ، والنَّـاظِرُ في هذه الرسالَـة يَرَى تأثُّرَه بأبي حيَّان ظاهراً وواضحـاً ، وإن كان لم يُشرْ إلى أبي حيان ولا مرةً واحدةً ، إلاَّ أنَّ كثيراً مـن المسائِل التي يتناولها العُنَّابِي في رسـالَته هذه يظهرُ أَنَها قد نُقِلَت من كتبِ أبي حَيَّان وبخاصة ارتشاف الضَّرب .

ومن أمثلة ذلك :

يقولُ صاحُبنَا[1] «الأوَّل أن تقعَ الجملةُ ابتداءَ كَلاَم لفظاً ونية نحو: زيدٌ قائمٌ، وقام زيدٌ، أونيةٌ لا لفظاً، نحو: راكباً جاء زيدٌ».

ويقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٥: وقوعُها ابتداء كلام لفظاً ونية، نحو زيدٌ قائمٌ، أو نيةً لا لفظاً، نحو: راكباً جاء زيدٌ».

ويقول صاحبُنَا[2]: «. . أَصْلُ الجملةِ ألاّ يكون لها موضعٌ من الإعْرَاب، وإنَّمَا كان كذلك لأنَّها إذا كان لها موضعٌ من الإعراب تقَّدرت بالمفرد، والأصلُ في الجملةِ أن تكون مستقلةً، لا تتقدَّر بمفردٍ فتكونُ جزءَ كلامٍ لِمَا قَبْلَهَا. .».

ويقول أبو حَيَّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٥: «ونحنُ نتكلَّم في الجُمَل فنقولُ: أصلُ الجُمْلةِ ألاَّ يكون لَهَا موضعٌ من الإعْرَابِ، إنَّما هو لوقُوعِه موقعَ المُفرِدِ والأصلُ في الجملةِ أن تكونَ مستقلةً لا تُقَدَّر بُمفْرَدٍ فَتكُون جزءاً لما قَبلَهَا. .».

ويقولُ صاحِبنا[3]: «وهَذَا التفْصِيل في الجُمْلةِ التَّفسِيريةِ ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو عَلِيٍّ، قال: وعَلَى هذا مَسْألة أبي عَلِيّ «زيدٌ الخبزُ أكَلَه» مُفَسِرٌ للعامل في الخَبَر، وله موضعٌ؛ لكونِه خَبَراً عن زيدٍ، وكذلك تفسيره، ويبينُ ذلك ظهورُ الرَّفع في المُفَسِّر، وهذا دليلُ قَولِي عَلَى ما تَقَدَّم، وكذلك مسألةُ الكِتَاب: «زيداً إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك» فتكرمه «تفسيرٌ للعامِل في «زِيْدٍ»، وقد ظَهَر الجَزْمُ. .».

ويقولُ أبو حيَّان في الارتِشَاف ٢/ ٣٧٤-٣٧٥: «وعلى هذا مسألة أَبِى عَلِيٍّ: «زيد» الخُبْزَ أَكَلَه فَأَكَلَهُ مُفَسِرٌ للعَامِلِ في الخُبزِ، وله موضع؛ لكونه خبراً عند «زيد فكذلك مُفَسِّرُه، وبيانُ ذلك ظهورُ الرَّفعِ في المُفَسِّر، وكذلك مسألةُ الكِتَاب: «إن زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمك، «فتكرمه» تفسيرٌ للعامل في «زيدٍ» وقَدْ ظَهَرَ الجَزْمُ. .».

---

(١) انظر / الحلل في الكلام على الجمل/ ٣٧ .
(٢) انظر / الحلل في الكلام على الجمل / ٣٧ .
(٣) انظر / الحلل في الكلام على الجمل / ٤٧ .

وهناك مواضعُ أخـرَى مُشَابِهة لاَ أَرَى ما يَسْتَدْعِي حَصْرَهَـا إنَّما الَّذي أُرِيْدُ أَنْ أَصِلَ إلَيْه أنَّ أثَـرَ شَيْخِه أبي حَيَـان ظاهـرٌ عَلَيه، وواضحٌ في مُصَنَّفِـه، وهَذَا من أثر التَلْمْذَةِ والمُلاَزَمِة الَّطوِيْلةِ الَّتِي تُشِيرُ إلَيْها المَصَادِرُ.

منهج العُنَّابِي في كتابه:

جاء كتـابُ «الحُلَل في الكلام على الجُمَلِ» مُخْتَصَراً جـداً، وذلك لأنَّ القَضَّية التِّي خصَصَ المُصنِّفُ كتـابَه لمُنـاقَشَتِهـا ودِرَاسَتِها قَضِيَّـةٌ مَحْدُودِةٌ، وهي الجُمل التَّي لَهَا مَوضِعٌ من الإعْرَابِ، والتَّي لَيْسَ لَهَا مَوضِعٌ.

بدأ كِتـابَه بالحديثِ عن الجُمل التَّي لا مَـوضِع لَهَا مِن الإعْرَابِ، وَذَلِك لأنَّ أَصْلَ الجُمْلَةِ ألاَّ يَكُونَ لَهَا مَوضِعٌ مِن الإعْرَاب.

ثم بَـدَأ في حَصْرِ الجُمَلِ الَّتي لاَ مَــوضِعَ لَهَا، وقَـالَ: إنَّها تَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَـةَ عشَرَ قِسْماً، وهي باخْتِصَار:

الأول: أن تقعَ الجُمْلَةُ ابتِدَاء كَلاَم لَفْظاً ونِيَّةً، أَوْ نِيَّةً لاَ لَفْظاً.

الثاني: أن تقعَ بعد أدواتِ الابتِدَاء.

الثالث: أن تقعَ بَعْدَ أدواتِ التَّحضِيضِ.

الرابع: أن تقعَ بَعْدَ «قَل»، إذا اتَّصَلَت بها «مِا» كافة لَهَا عَنْ طَلَبِ فَاعِل.

الخامس: أن تقعَ بعد ليسَ على لغة تميم.

السادس: أن تقعَ بعد أداةِ التَّعْلِيق غير العَامِلَة.

السابع: أن تقعَ جَوَاباً لِهَذِه الحُرُوفِ المَذْكُورَةِ.

الثامن: أن تقعَ صلةً لاسمٍ أو لِحَرْفٍ.

التاسع: أن تقعَ اعْتِرَاضِيَّة.

العاشر: أن تقعَ تَفسِيريةً عَلَى المَشْهُورِ.

الحادي عشر: أن تقعَ توكِيداً لِما لا مَوضعَ لَهُ مِن الإعْرَابِ.

الثاني عشر: أَن تقعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا لا مَوْضِعَ لَه مِنْ الإِعْرَابِ.

الثالث عشر: أن تقعَ جَوَابَاً لِلْقَسَم.

الرابع عشر: أن تكونَ جملةٌ شرطيةً حُذِفَ جوابُها، لِتَقَدُّمِ الدَّلِيلِ عَلَيْه نَفْسِه.

ثم انتقلَ المؤلفُ إلى الحديثِ عن الجُمَل التي لها موضعٌ من الإعراب، وقَالَ: إنَّها تَنْقَسِم بانقسام نَوعِ الإِعْرَابِ، فمنها ماهو في موضع رَفعٍ، ومنها ما هو في موضعِ نَصْبٍ، ومنها ما هو في موضع جَرّ، ومنها ما هو في مَوضع جَزمٍ.

بَدَأَ الحديثَ عن الجُمَلِ الَّتي موضعُها الرَّفعُ، وقَالَ: إنَّهَا ثَمَانِيَة أَقْسَام: سِتَّة باتفاق، واثْنَان باختلاف.

فالَّتي باتفاق هي:

الأول: أن تقعَ خبراً للمبتدأ.

الثاني: أن تقعَ خبراً لِلاَ الَّتي لِنَفْي الجنس.

الثالث: أن تقعَ خبراً لإنَّ وأخواتها.

الرابع: أن تقعَ صفةً لموصوف محذوف.

الخامس: أن تقعَ معطوفةً على مرفوعٍ هو في موضعِ رَفْعٍ.

السادس: أن تقع بدلاً من مرفوع.

والَّتي باختلاف من المرفوع قِسمان:

الأول: أن تكونَ في موضعِ الفَاعِل.

الثاني: أن تقعَ في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه.

والَّتي في موضع نصب أربعة عشر قسماً: أحدَ عَشَرَ باتفاق، وثَلاَثَةٌ باختلاف.

أما الَّتي باتفاق فهي:

الأول: أن تقع خبراً لكانَ وأخواتِها.

الثاني: أن تقع في موضع المفعولِ الثَّاني لظننت.

الثالث: أن تقع في موضع المفعولِ الثَّالِث لأعْلَمت.

الرابع: أن تقعَ خبراً لما الحِجَازِيةِ.

الخامس: أن تقعَ خَبَراً لِلاَ أختها.

السادس: أن تقعَ خبراً لإنْ النَّافية.

السابع: أن تقعَ في موضعِ المفعولِ للقول الَّذي يُحْكَى.

الثامن: أن تقعَ في موضعِ نَصْبٍ للفِعْل المُعَلَّق.

التاسع: أن تكونَ معطوفةً على ما هو منصوبٌ، أو موضعُه نصبٌ.

العاشر: أن تقعَ في موضعِ الصِّفَةِ لمنصُوبٍ.

الحادي عشر: أن تقعَ في موضعِ الحَالِ

والَّتي باختلاف مما موضعُه النَّصْب ثلاثةُ أقْسَامٍ هي:

الأول: أن تقعَ مُصَدَّرَه بمُذْ ومُنْذُ.

الثاني: أن تقعَ مُسْتَثْنَىً بها.

الثالث: الجملة الواقعة استِفْهَاماً بَعْدَمَا يتَعَدَّى إلى واحدٍ، وَقَدْ أَخَذَ مَفْعُولَه.

أما ما هو في موضعِ جَرٍ فستةُ أقْسَامٍ: ثلاثةٌ باتفاق، وثلاثةٌ باختلاف.

فالَّتي باتفاق هي:

الأول: أن تقعَ مُضَافاً إليها أسماءُ الزَّمَان المُبهَمَة غَيْر الشَّرطِيَّةِ الَّتي لا تَجْزِم.

الثاني: أن تقعَ في موضعِ الصِّفَة لِمَجْرُورٍ.

الثالث: أن تقعَ معطوفةً عَلَى مجرورٍ، أو مَا هو في مَوْضِع جَرٍ.

والَّتي باختلاف مما موضعه الجَر، ثلاثةُ أَقْسَام:

الأول: أن تقعَ بَعدَ «ذِي» في قولِ العَرَب: اِذْهَبْ بِذِيْ تَسْلَم.

الثاني: أن تقعَ بَعدَ «آية» بمعنى عَلامة.

الثالث: أن تقعَ بَعدَ «حتَّى» الابتدائية.

أما ما هو في موضعِ جزمٍ فثلاثةُ أقسامٍ:

الأول: أن تقع بعد أداةِ شَّرط عامِلةٍ، ولم يظهر لها محل.

الثاني: أن تقعَ جواباً لأداة الشرط العاملة.

الثالث: أن تكونَ معطوفةً على مجزومٍ، أو عَلَى ما هو في موضع جَزمٍ.

وفي كلِّ قِسْم مِنَ الأقسام الَّتي تَنَاوَلَهَا المُصَنِّفُ يوردُ الأمثلةَ والشَّواهِدَ من النَّثْرِ والشِّعْرِ، كَمَا أنَّه يَعرِضُ لآراءِ العُلَمَاء، واختلافاتِهم، وبخاصةٍ فيمَا هو مُختَلف فيه من الأَقْسَام، والكتابُ على صِغَرِ حَجْمِه عظيمُ القَدْرِ، كَبِيْرُ الفَائِدَة، إذْ أنَّ مؤلِّفَه حَصَرَه في قَضِيَّة مُحَدَّدةٍ بَحَثَهَا فأشبَعَها بَحْثاً.

وممَّا يَتَمَيَّزُ به عَمَلُ الأصبحي هذا التَّقْسِيمُ والتَّفرِيعُ الذِي يُسَهِّل عَلَى القَارِئ ويُعينُه عَلَى سرعَةِ الفَهْمِ والاستيعابِ، وهذا منهجٌ جيدٌ لِمَن يتناولُ القَضَايَا العِلْمِيَّةَ.

مصادره في كتابه:

لم يَذْكُر المُؤلِّفُ كُتُباً بعَيْنِها، اللَّهم إلاَّ ذِكْرُه لكِتَابِ سِيْبَوَيْه مرَّةً وَاحِدَةً يقول: «وكذلك مسألةُ الكِتَاب: إنْ زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمْك»(١).

إلاَّ أنَّه أَشَارَ إلى عددٍ كبيرٍ مِنِ النُّحَاةِ ذَكَرَهُم في كتابِه مُشِيراً إلى آرَائِهم فِي مَسَائِلَ نَحْوِيةٍ مُخْتلفةٍ، والنُّحَاةُ الَّذينَ ذَكَرَهُم هُمْ:

سيبويه وورد اسمُه في الكتابِ ستَّ مراتٍ.

والمُبرد وردَ ثلاثَ مراتٍ.

والفارسِّيُّ وردَ ثلاثَ مَرَّاتٍ.

والسِّيْرَافِيُّ وردَ ثلاثَ مَرَّاتٍ.

---

(١) انظر الحلل في الكلام على الجمل / ٤٧.

وابنُ جِنِّي وردَ مَرَّتين .

والفَرَّاءُ ورد مَرَّتين .

أمَّا بقيةُ العُلَمَاء الَّذين ذَكَرهم فَلَمْ يردْ ذِكرُهم في الكِتَاب إلاَّ مَرَّةً وَاحِدَةً، وهم : ثَعْلبٌ، وهِشَامٌ، وابنُ خَرُوفٍ، والزَّجَّاجُ، وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ، والأَعْلمُ، وابنُ مَالكٍ، وابنُ الضَّائِعِ، وابنُ الطَّرَاوَةِ، وأبو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيْنْ، وأبو عَبْدِاللَّه ابنُ أَبِي العَافِيةِ .

ولكل واحدٍ من هؤلاء العلماءِ الفحولِ كُتُبٌ ومُصَنَّفَاتٌ أَحسِبُ أنَّ صَاحِبَنَا قَدْ اطَّلَعَ عَلَى بَعْضِهَا .

وأَحْسِبُ أنَّ العُنَّابِي قَد اسْتَفَاد كَثِيْراً من كتابِ سيبويه، وتَسْهِيل ابن مَالك؛ لكونه قد شرح الكتابين كما تقول المصادر، وما دام أنه قد اعتنى بهما وشَرَحَهُمَا، فلابُدَّ أنَّه قد أَفَادَ مِنْهُمَا فَوَائِدَ كَثِيْرَة .

أمَّا شيخُه أبو حيان فَلَمْ يَرِدْ اسمُه في الكِتَاب، وهَذَا ممَّا يَدْعُو للعَجَبِ مع أنَّه قَدْ لاَزَمَه كثيراً، وأخذَ عنه، وأفادَ منه، بل إنَّه قَدشرَح كتابِه «التقريب» كما تُشِير إلى ذلك بعضُ المَصَادِر، إلاَّ أنَّ أَثَر أبي حيَّان يَبْدُو واضِحاً وجَلِياً في الكتاب، وقَد أَشَرتُ عِنْدَ حديثي عن «نِسْبَةِ الكِتَاب» إلى أن هناك تَشَابُهاً كَبِيْراً بين عبارةِ صاحِبِنَا، وعِبَارَة أبي حَيَّان، وبخاصةٍ كتابَه «ارتشاف الضرب» وأوردتُ أمثلةٌ عَلَى ذلك، وهذا يَعْنِي أنَّ كُتُبَ شَيْخِه أبي حيَّان بعامة، وكتاب «الارتشاف» بخاصة تُعَدُّ من مَصَادِر صَاحِبِنَا في كتابِه، ولا عَجَبَ فهو شَيْخُه .

نسخة الكتاب الخطية:

النُّسْخة التي بين يَدي مُصَوَّرَةٌ من قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورقمها ٩٧١٢ وهي مصورةٌ من الأسكوريال ورقمها هناك ١٨٦٧ .

وتقعُ النُّسْخَـة في (٦) ستَّ وَرَقَـات، في كلِّ ورقـة (٢١) واحـدٌ وعشرون سَطْـرَاً، وقد كُتِبَت بخَط مَغْـرِبِيّ رَدِيءٍ، وكُتِبَت التَّفْرِيْعَـاتُ والتَّقْسِيْمَاتُ بخَطٍ أَعْرَض من الخَطِّ المُعْتَـاد الَّذي التزَمَ بـه النَّاسِخُ في كتـابةِ المَخْطُوطَـةِ، وأحسبه مكتوبـاً بالخطِّ الأَسـوَدِ، حيثُ إنَّه ظـاهرٌ في الصُّـورةِ بوضـوحٍ تام، ولـو كان مكتوبـاً بالحُمْرَة كَمَا هي العادة، لاَخْتَفَى في التَّصْـوِير أو خَرَج بَاهِتـاً، والنُّسْخَة ضِمْنَ مجمـوعٍ تَبْدأ مِن الـوَرَقَةِ رقـم (٣٠) ثلاثين، وتَنْتَهي عنـدَ الورقـةِ (٣٥) الخامسة والثلاثين، وليس في النُّسْخَةِ مـا يُشِيرُ إلى اسم نَاسِخِها، وإن كانَ رسمُ الحَرْفِ يَدُلُّ عَلَى أنَّها قد نُسِخَت في القرنِ الثامِن أو التَّاسِع الهجري.

أمَّـا اسمُ المؤلفُ فقـد وَرَدَ صَرِيْحَاً وواضحـاً في مقـدِّمَـة النُّسْخَـة، يقـول: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، صلَّى اللـه على سيدنا ومولانـا محمد وعلى آله، «الحلل في الكـلام على الجمل» للشَّيْخِ العَـالِمِ العَـلاَّمةِ المُبِيْنِ الفَـاضِلِ الـزَّاهِـدِ... أبي العبَّاس أحْمَد بن محمَّد بن عَلِيّ الأَصْبَحِيّ العنَّابِيّ رحمة الله عليه..».

عملي في التحقيق:

قمتُ بنقل النَّص كما أثبتـه مـؤلّفُـه دونَ زيـادةٍ أو نُقْصَـان، أو تَبْـدِيْل أو تَعْدِيْل، أو تَصْحِيفٍ أو تَحْرِيْفٍ.

وقد خدمتُ النَّص بعمل الآتي:

- إثبات النَّص كما أرادَه مؤلّفُه.
- تخريج الآيات القرآنيـة وإرجاعِها إلى سُوَرِها، مع ذكـرِ رقمِ الآيةِ وضَبْطِها بالشَّكل.
- تخريج الأبيَاتِ الشِّعْرِيَّـةِ، وذلك ببيان بحورِها الشِّعْرية، وذكـر قائِلِيْها إنْ كانُوا معروفين، وذِكر مَصَادِرِهَا النَّحْـوية، واللُّغَوِيةِ، والأَدَبِيَّةِ، مَع العِنَايَة بضَبْطِهَا بِالشَّكْلِ، وشرحِ غَوَامِضِهَا، وبيانِ معَانِيْهَا.

- ترجمتُ للأعْلام الوَارِدَةِ في النَّصِ بتراجمَ مُخْتَصَرة ، أذكرُ فيها اسْمَه وبعضَ شُيُـوْخِه، وأهمَّ مُـؤلَّفَاتِـه، وتاريخَ وَفَـاتِه، ثم أذكـرُ فيها بعضَ المَصَـادِر لِتَرجَمَته .
- قمتُ بعزو الآراءِ النَّحْوِيَّـةِ التي صَرَّحَ المؤلفُ بأصحابِها إلى كُتُبِهم ما أمكَن ذلك، وإلاّ فإنَّني أُحِيْلُهـا إلى بعضِ كُتُبِ النَّحـو الجَامِعَـةِ كـالارتشـافِ، والهمعِ، وحاشيةِ الصَّـبَّانِ، وشرحِ التَّصْرِيْح . . وغيرها .
- قمتُ بـالتَّعليقِ عَلَى بعضِ المَسَـائِلِ النَّحْـويَّـةِ الـواردةِ في النَّصِ، وذَلِك بإيضَاحِهـا، أو خِدْمَتها بزيادةِ بَيَـانٍ، أو مَزِيْدِ شرحٍ، مع ذِكْـرِ تَفْرِيعَاتِ المَسْأَلَةِ، وخلافِ العُلَمَاء فِيْهَا .
- صنعت فهارس فنيـة خدمة للنـص، وتسهيلا للباحث، وهـذه الفهارسُ هي :

فهرس الآياتِ القرآنيةِ .

فهرس الأبياتِ الشعريةِ .

فهرس الأعْلامِ .

فهرس المَصَادِر والمَرَاجع .

فهرس الموضُوعَات .

obeikandl.com

نماذج من المخطوطة

«الحُلَل في الكَلاَم عَلَى الجُمَل»

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي الحمد لله على نبيه وسلام على عباده الذين اصطفى

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على من بعث بجوامع الكلم

وبعد فقد التمس مني بعض الاصدقاء ان اضع له كتابا في النحو يشتمل على ما يحتاج اليه المبتدي

فاجبته الى ذلك راجيا من الله تعالى ان ينفع به كما نفع بغيره من كتب العلماء رحمة الله عليهم ورضوانه

اعلم ان الكلام هو الجمل التي يستقل بها المعنى المفيد وهو ما تركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد بالاعتبار الذي وضع له واقل الجملة ان يكون لها موضع من الاعراب

وانما كان كذلك لان الكلمة اذا وقعت موقع الجملة صار لها موضع من الاعراب والجملة اذا وقعت موقع الكلمة

لم يكن لها موضع من الاعراب والاصل في الجملة ان تكون مستقلة بالافادة والاصل في الكلمة ان تكون مستغنية

عما قبلها وبعدها ويكون جزء كلام لما قبلها وبعدها

الكلام

الكلام على اربعة اضرب اسم وفعل وحرف وكلمة تجمع الثلاثة الاضرب وهي قولك زيد قام وضرب

فالاسم ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان وضرب زيد ويقوم ومررت بزيد

والفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان ماض او حاضر او مستقبل فالماضي نحو قام زيد

والحاضر او المستقبل نحو يقوم زيد وقد يقوم زيد

والحرف ما دل على معنى في غيره نحو هل وبل ولعل

والكلمة تجمع الاسم والفعل والحرف نحو الحمد لله

والكلام لا يتركب الا من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد

وانما لا يتركب من حرفين نحو هل زيد قائم او من حرف واسم نحو بل زيد قائم او من حرف وفعل نحو قد قام زيد

لان الحرف لا يسند ولا يسند اليه والفعل يسند ولا يسند اليه فلم يتركب الكلام من جنسين

وانما لا يتركب من فعلين نحو قام ضرب لان الفعل لا يخبر به عن الفعل

وانما لا يتركب من اسم واحد لان الفائدة لا تحصل بذكر اسم واحد

واذا اردت تعليم غلامك الخط فقل له اكتب كما ابدأ وابدأ بنفسك واقعد بين يديه

وانما يكون ذلك اذا قلنا ان الباء في كما كتابة الاصبع وهو مذهب الجمهور

واذا اردت تعليمه الهجاء فقل له اكتب ثم اذا انتهى قل له انظر ما كتبت وكذلك في جميع

علم النحو وبالله نستعين وعليه نتوكل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللَّه عَلَى سَيِّدنَا ومَوْلاَنَا مُحَمَّد وعَلَى آلِه .

«الحُلَلُ فِي الكَلاَم عَلَى الجُمَل للشيَّخ العالِم العَلاَّمـةِ، المُبينِ الفَاضِلِ، الزَّاهِدِ المُتَبَرَّكِ بِهِ[1]، أبي العبَّاس أحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الأَصْبِحِيِّ العُنَّابِيِّ[2] رحمة اللَّه عليه ورضوانُه لَدَيْه .

الكلامُ في الجُمَل الَّتي لا موضعَ لَهَا من الإعرابِ والَّتي لَهَا مَوضِعٌ .

أصلُ الجملةِ ألاَّ يكـونَ لها موضعٌ من الإعرابِ، وإنَّما كـان كذلك؛ لأنَّها إذَا كان لها مـوضعٌ من الإعـراب تقدَّرت بـالمفردِ[3]، والأصلُ في الجملـةِ أن تكونَ مستقلةً لا تتقدرُ بمفردٍ فتكون جزءَ كلامٍ لِمَا قَبْلَهَا .

والجملُ الَّتِي لا موضعَ لَهَا من الإعرابِ تَنْحَصِرُ في أربعةَ عَشَرَ قِسْماً[4] .

الأول: أن تقعَ الجملـةُ ابتداءً[5] كَـلاَم لَفْظاً ونيـةً، نحو: زيـدٌ قائمٌ، وقـامَ زيدٌ، أو نية لا لَفْظاً[6]، نحو راكباً جاء زيدٌ .

---

(١) لا يجوز لأحد أن يتبرَّك بالأمواتِ أو قبورهم، ولا أن يدعـوهم من دون الله، أو يسألَهم قضاءَ حاجة، أو شفاءَ مـريضٍ، أو نحو ذلك، كل هذا منكـرٌ لا يجوز؛ لأنَّ العبادةَ حقٌّ للهِ وحـدَه، ومنه تُطلبُ البركةُ . انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٤/ ٣٣٠ .

(٢) هكذا في شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، وكشف الظنـون، ١٤٢٧، وإيضاح المكنون، ٦٣٤، وفي بغية الـوعاة ١/ ٣٨٢، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١ جـاءت هكـذا (العناني) وفي الـدرر الكامنـة ١/ ٣١٨ (الغاني) والصواب (العُنَّـابي) فهي المثبتة على أغلفة كتب المؤلف المخطوطة ومنها هـذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه . وليراجع ما ذكرنا في مقدمة هذا البحث عند الحديث عن نسبه .

(٣) انظر المغني ٢/ ٣٨٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥، والمسائل الحلبيات، ٢٤٩ .

(٤) يقـول ابن هشام في المغني ٣٨٢ : الجمل التي لا محل لها من الإعـراب وهي سبعٌ . أمـا أبو حيَّـان في ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥ فعدها اثنتي عشرة .

(٥) يقول ابن هشام : الأولى : الابتدائية، وتُسمَّى أيضاً المستأنفة وهو أوضحُ، لأنَّ الجملةَ الابتدائية تطلقُ أيضاً على الجملة المصدرة بـالمبتدأ، ولو كان لها مَحَلٌّ، ثم الجملةُ المستأنفة نـوعان : أحدهما : الجملة المفتتح بها النطقُ كقولك ابتداءً : زيدٌ قائم، ومنـه الجملُ المفتتح بها السُّوَر، والثاني : الجملُ المنقطعة عما قبلها، نحو.مات فلانٌ رحمه الله . . . . انظر المغني ٣٨٢ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥ .

فإنْ وَقَعَت أوَّل كَلامٍ لَفْظاً لانِيَّة، كان لها موضعٌ من الإعْرَاب، نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ.

الثاني: أن تقعَ بعد أَدَواتِ الابتِداءِ، فيَشْمَل ذلك الحروفَ المكفوفةَ، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ولكنَّما عمروٌ منطلقٌ، و«ربَّما» من قول الشاعر:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فيهم ... وعَنَاجِيجُ بينهنَّ المِهَارُ[1]

وهذا على رأي أبي العبَّاس[2] في أن «ما» في «ربَّما» كافةٌ لا نكِرَة موصوفةٌ[3]، و إليه[4] ذهبَ ابنُ مالِك[5].

---

(١) هذا بيت من بحر الخفيف قائله أبو دؤاد الأيادي، وهو من شواهد الخزانة ٤/ ١٨٨، وابن الشجري ٢/ ٢٤٣، والأزهية، ٩٤، ٢٦٦، والمفصل ٢٨٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٧٩، ٢٨٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦، وشرح الكافية الشافية، ٨١٩، الهمع ٢/ ٢٦، الدرر اللوامع ٢/ ٢٠، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٥، شرح التصريح ٢/ ٢٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٠، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠. والجَامِل: القطيع من الإبل مع رُعاته، وإذا كانت الإبل للقُنْيَة فهي إبلٌ مُؤبَّلَةٌ، والعَنَاجِيجُ: جِيَادُ الخَيْلِ، واحُدها عُنْجُوجٌ، والمِهار: جمع مُهر.

(٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي، أبو العبَّاس، الملقَّب بالمبرِّد، لقَّبه بذلك أبو حاتم، وقيل: المَزِني، كان إماماً في العربية، غزير الحِفظ والمادةِ، وله تصانيفُ كثيرةٌ، منها: الكامل، والمقتضب، وغيرهما، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ٢٨٥ هـ.
انظر إشارة التعيين، ٣٤٢، طبقات النحويين ١٠١، نزهة الألباء ٢١٧، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٤٧، ٥٤، والمساعد ٢/ ٢٨٢.

(٤) يقول ابن مالك في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٨٢: «... فقوله: ربَّمَا الجَامِلُ... البيت، «ما»: فيه كافةٌ هيَّأت «رُبَّ» للدخولَ على الجملة الإسمية، كما هَيَأتهَا للفِعْلية، نحو «رُبَّمَا يَوَدّ» وهذا قول المُبَرِّد...».

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائِي الجَيَّاني النَّحْوي، نزيل دِمَشْق، إمامٌ في العربية واللغة، طَالَع الكثيرَ، وضبطَ الشَّواهدَ، وقَرأَ القراءاتِ، وهو صاحُب الألفية، له تصانيفُ عدة منها: التَّسْهيل، والشَّافية الكافية وشرحها، وغيرهما. توفي سنة ٦٧٢ هـ ثنتين وسبعين وستمائة.
انظر إشارة التعيين ٣٢٠، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، البلغة ٢٠١، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

وكـ «ما» في قولِ الآخَر:

وإنّ بِنَـــا لـــو تَعْلَمينَ لَغُلَّـــةً إِلَيْكِ كَمَا في الحَائِمَات غَلِيْـلُ[1]

وإنَّمَا يكونُ هـذا إذَا قُلْنا: إنَّ «مَـا» في كما كافـة لا مصدريـةَ[2]، وهو مـذهبُ الجمهورِ.

وإذَا الفُجَائِيَّة[3]، كقولِه تَعَالى ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[4].

وكقول حُرَقَةَ بنتِ النُّعْمَان[5]:

وَبَيْنَا نَسُـوسُ النَّاسَ والأمـرُ أمرُنَـا إِذَا نَحنُ فِيهِم سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ[6]

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل قائله مجنون ليلى، كما في ديوانه ٢٢٣ .
والبيت مـذكـورٌ في حماسـة أبي تمام ٢/ ٥٢ . وشرحهـا للمـرزوقي ١٢٩٦، وارتشـاف الضرب ٢/ ٤٣٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١٢٥ .
والغُلَّةُ: حـرارة العَطَش، والحَائِماتُ: الطُّيورُ التي تحومُ على المَاءِ، وتدوُر مِـن شِدَّةِ العَطَشِ، ثم تقعُ عليه . . .

(٢) يقول أبو حيَّـان في البحر المحيط ٢/ ٩٧ : . . . ومافي (كما) من قوله تعالى: «كَمَا هَـدَاكم» مصدرية، أي كهدايته إياكم، وجوّز الزَّمَخْشَرِيُّ وابنُ عطيةَ أن تكونَ «ما» كافة للكافِ عن العملِ . . .».
وانظر رصف المباني ٢٨٨، والجنى الداني ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٨ .

(٣) اختلف النحاةُ في إذَا الفُجـائِية هل هي اسمٌ أو حرفٌ، واختلفـوا أيضاً في كونِها ظرف زمـانٍ أو ظرفَ مكانٍ. انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠ .

(٤) سورة الروم : ٢٠

(٥) هي حُـرقةَ بنتُ النُّعمَان بن المُنْـذِر، شاعـرةٌ من بيت سلطـان ومُلْك، لَهَا خبرٌ مع سعد بن أبي وقـاص رضي الله عنه.
انظـر الخزانـة ٣/ ١٨١، المؤتلف والمختلف ١٠٣، التصحيـف والتحـريف ٣٨٢، شرح شـواهـد المغني للسيوطي، ٧٢٣ .

(٦) هـذا بيت من بحـر الطـويل، ينسب لحُرقَـةَ بنت النُّعْمان، كما في الخزانـة ٣/ ١٧٨، وحماسـة أبي تمام ١/ ٦١٨، وشرحهـا للمـرزوقي ١٢٠٣، والمؤتلف والمختلـف، ١٠٣، والـدرر اللـوامع ١/ ١٧٨، التصحيف والتحـريف ٣٨٢، ونسبه ابن الشجـري في أمـاليه ٢/ ١٧٥، لهنـد بنت النعمان، وفعَلَ مثلـه السُّيُوطِي في شرح شـواهـد المغني ٧٢٣، والبيت في المسـاعد على تسهيل الفـوائد ١/ ٥٠٤، واللسان ١/ ٢٤٦ (نصف)، ١٢/ ٣٦ (سوق).
يقال سـاسَ الرعيـةَ سِياسَةً، أي مَلَك أمـرَها، والسُّوقـةُ: خلاف الملك وتنصفَ فـلان أي: خَدَم.
والمعنى: بين الأزمنةِ التي تجري علينا ونحن نسوسُ الناسَ، وندبُـر أمرَهم بما نريد، وطاعتنا واجبة، وأحكامنا نافذة، إذ الأمر انقلبَ فصِرنَا سوقةً نخدمُ الناسَ . . . .

وهلْ، وبل، ولكن، وألاَ الاستفتاحية[1]، وأَمَّا[2] أختها، ومَا النَّافية غيرِ الحجَازِيَّة[3]، وبينما، وبينا، نحو: هل زيدٌ قائمٌ، وما قامَ عبدُ اللَّه بل بكرٌ مُنْطَلِقٌ، ولكن عمروٌ جالسٌ، وألاَ خالدٌ مسافرٌ، وأمَا محمدٌ مقيمٌ، وما جعفرٌ سائرٌ.

ومثالُ الجُمْلَة بعد «بَيْنَمَّا» قولُ الأفْوَه الأَوْدِي[4]:

بَيْنَمَّا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا إذْ هووا في هُوَّةٍ [فيها[5]] فَغَارُوا[6]

وبعد «بينا» قول الشَّاعر:

---

(١) لها في الكلام ثلاثةُ مواضِع:
الأول: أن تكونَ تنبيهاً واستفتاحاً، فتدخل على الجُمَل الإسمية والفعلية.
الثاني: أن تكونَ عرضاً، فتدخل على الجمل الفعلية لاغير، كقولك: ألاَ تَقوم..
الثالث: أن تكون جواباً وهو قليلٌ.
انظر رصف المباني ١٦٥.

(٢) «أما هذه لها موضعان:
الأول: أن يكونَ معناها العَرَض، كأحد معاني «ألا» المتقدِّمة الذِّكر، فتقول: أمَا تَقومُ، أمَا تقعُدُ..
الثاني: أن يكون معناها التنبيهُ والاستفتاح، مثل: «ألا» وذلك قولك: أمَا زيدٌ قائمٌ..
انظر رصف المباني ١٨٠.

(٣) ما النافية قسمان: عاملةٌ، وغير عاملة.
فالعاملةٌ هي «ما» الحجازية، وهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخَبر عند أهل الحجاز.
وأمَّا غيرُ العاملة، فهي الدَّاخلة على الفعلِ، نحو: ما قامَ زيدٌ، وما يقوم عمروٌ.
انظر الجنى الداني ٣٢٥-٣٣٠.

(٤) هو: صلاَءة بن عمرو بن مَالك من بني أَود من مذْحج، شاعرٌ يمنيٌ جاهليٌ، لُقِّب بالأفوه؛ لأنَّه كان غليظَ الشَّفتين، ظاهِرَ الأسنانِ، كان سَيِّدَ قَومِه، وهو أحدُ الحُكَمَاء، والشُّعَراء في عصره، توفي سنة خمسين قبل الهجرة.
انظر معاهد التنصيص ٤/ ١٠٧، جمهرة أنساب العرب ٤١١، الأعلام ٣/ ٢٩٧.

(٥) تكملة من الديوان يستقيم بها الوزن.

(٦) هذه بيتٌ من بحر الرَّمل، قائله الأفوه الأودي، كما في ديوانه ١١. والبيت من شواهد الخزانة ٧/ ١٧٨، وتذكرة النحاة ٥٣٢.

وبينَـــا نحنُ نَـرْقُبُـــه أَتَـانَـــا مُعَلقَ وَفْضَـــــةٍ وزَنَـــاد رَاعِ[1]

وكـون الجملةُ بعـدَ «بَيْنَمَا» وبَيْنَا» لا مـوضعَ لها من الإعرابِ : هـو الصحيح من المذاهبِ[2].

الثَّالثُ: أن تقعَ بعد أدوات التَّحْضِيْضِ، نحو: هلاَّ ضربتَ زيداً[3].

الرابع: أن تقع بعد «قَلَّ[4]» إذَا اتَّصَلت بها «ما» كافـة لها عن طلب فاعل، نحو قلَّما يقومُ زيدٌ، في معنى ما يقوم زيدٌ.

الخامس: أن تقعَ بعـد «ليس» على لغـةِ تميم، كقـولهم: «لَيْسَ المسكُ»[5] حكـــاه عنهم سيبـويـــه[6]، أهْمَلُـوا «ليس» لمَّا انتَقَض النَّفيُ حملاً على «مـــا»

---

(١) هذا بيت من بحر الوافر ينسب لنُصَيْب، وهو في شعره ١٠٤ .
ونسبه سيبويه ١/ ٨٦-٨٧ لرجل من قيس عيلان ورواه: وبينَا نحنُ نَطلُبُه . .
والبيت في سر الصنـاعـة ١/ ٢٣، ٧١٩، والهمع ١/ ٢١١، والـدرر اللـوامع ١/ ١٧٨، والمفصل ١٧٢، وشرحـــه لابـن يعيش ٤/ ٩٧، ٦/ ١١ والتخمير ٢/ ٢٧٨، والمحتسـب ٢/ ٧٨، والمغني ٣٧٧، وشرح شـواهده للسيـوطي ٧٩٨، والمساعـد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٠٢، وتـذكرة النحـاة ١٢٣، ولباب الإعراب ,١٩٣ والوفضةُ: خريطةُ الرّاعي لِزادِهِ وأدَاتِه.

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٠٤ . والهمع ١/ ٢١١ .

(٣) هَـلاَّ: من الحروف الهوامل، ومعنـاهـا التَّحْضِيـض، ولا يليهـا، إلا الفعـل مظهـراً، أو مضمـراً لاختصاصها به، وهي مركبة من هل ولا.
انظر/ معاني الحروف للرماني ١٣٢ .

(٤) انظر سيبويه ١/ ٤٥٩، والمسائل المشكلة ٢٩٦-٣٠٠ .

(٥) كـذا في المخطـوط، والـذي في سيبـويـه ١/ ٧٣، وغيره من كتب النحـو التي اطلعت عليهـا «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ» بالرفع على لغة بني تميم.
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠، ٢٢٠، المسـائل المشكلة ٣٨٤، الأصول ٢/ ٥٩، مجالس العلماء ٣، شرح الكافية الشافية ٤٢٥، رصف المباني ٣٧٠ .

(٦) هو: عَمْـرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، أبو بِشر، ومعنى سيبـويه بالفارسيـة رائحة التُّفاح، أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر، ويونس وغيرهم، له الكتاب المشهور في النحو، توفي سنة ثمانين ومائة ١٨٠ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢٤٢، إنبـاه الرواة ١/ ٣٤٦، البلغة ١٦٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، نـزهة الألباء ٦٠، مراتب النحويين ١٠٦ ، طبقات النحويين ٦٦ .

النـافيـة[1]، ولا يكـون ذلك إلاَّ على اعتقـادِ حـرفيـةِ ليس، وقـد جـوَّزَ ذلك سيبويه[2] في قولهم: «ليس خَلَقَ اللَّهُ أشعرَ منه»[3].

السـادس: أن تقعَ بعـدَ أداةِ التَّعْلِيق غيرِ العَـامِلَـةِ، نحـو: لَـوْلاَ[4] زيـدٌ لأكْرَمْتُك، ولـو جَاء[5] لأحسنتُ لك، ولمَّا قـام زيدٌ قـام عمروٌ، على مـذهب سيبويـه في لمَّا، فإنَّه يـذهَبُ إلى أنَّها حرفٌ[6]، ومَذهبُ الفَارِسِيِّ[7]، أنَّها اسمٌ

---

(١) يقـول أبو علي الفـارسي في الحلبيات ٢١٠-٢١١: «ولم يكن في» «مـا» إذا توسطت «إلا» بين اسمهـا وخبرها إلا الرفع، فكذلك ليس..». ويقول ابن هشام في المغني ٢٩٤: أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو: «ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ» بالرفع، فإنَّ بني تميم يـرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال من انتقاض النفي..».

(٢) أشار سيبـويه ١/ ٧٤ إلى أن من العـرب من يجري «ليس» مجرى«مـا» يقول: «وقد زعمـوا أن بعضهم يجعل «ليس» كـ «ما» وذلك قليل لا يكاد يعرف، فقـد يجوز أن يكون منه «ليس خلقَ مثَله أشعر منه «وليس قالها زيدٌ».

(٣) بعضهم يقول: ليس خلق اللـه أشعر منـه «كما هنا، وآخرون يـوردون العبارة هكـذا «ليس خَلَقَ مثله أشعَرَ منه» كما في سيبويه ١/ ٧٤.
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠، وشرح الكافية الشافية٤٢٥.

(٤) لـ «لولا» في الكلام موضعان:
الأول: أن تكون تحضيضاً مثل «لومَا» تقول: لولا تقوم، ولولا تَخْرُجُ.
الثاني: أن تكـون حرفَ امتناع لـوجوب، أو لوجـود، كما هي هنا، فقـد امتنعَ الإكرامُ لوجـود زيدٍ.
انظر رصف المباني ٣٦١ - ٣٦٢، الجنى الداني ٥٤١، والمغني ٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٠

(٥) ولـ «لو» في الكلام أربعةُ مواضع:
الأول: أن تكـونَ حرفَ امتنـاع لامتناعٍ، ومن هـذا مثالُ صـاحبنا، لـو جاءَ لأحسنت إليك، فقـد امتنع الإحسانُ لامتناع المجيء.
الثاني: أن تكون حرف شرط بمنزلة: «إنْ».
الثالث: أن تكون تمنياً بمنزلة «ليت».
الرابع: أن تكون حرفَ تقليل بمنزلة «رُبَّ».
انظر رصف المباني ٣٥٨-٣٦٠، الجنى الداني ٢٨٧.

(٦) انظـر سيبـويـه ٢٢/ ٣١٢، وارتشـاف الضرب ٢/ ٥٧٠، والمغني ٢٨٠، ورصف المبـاني ٣٥٤، والأزهية ١٩٧-١٩٩.

(٧) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن إبان الفارسي، أبو علي، الإمامُ العلاَّمة، قرأ النحو على الزَّجَّـاج، وغيره، برع في النحـو، وانتهت إليـه رياسته، له مصنفـات جليلةٌ، منهـا: الحجة، والأغفال، والإيضاح، ومسائل كثيرة... توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ٣٧٧ هـ.
انظر إشارة التعيين ٨٣، إنبـاه الرواة ١/ ٢٧٣، وبغية الوعـاة ١/ ٤٩٦، البلغة ٨٠، معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢، ونزهة الألباء ٣١٥.

ظرفٌ[1]، فتكون الجملةُ عندَه في موضعِ جَرٍ، بإضافةِ الظرفِ إليها، ويُقَدِّرها بحين.

السَّابع: أن تقعَ جواباً لهذه الحروفِ المذكورةَ[2]، نحو: المُثُل السَّابقة.

الثامن: أن تقعَ صلةً لاسمٍ، أو لحرفٍ[3]، نحو: جاء الَّذي وجْهُه حَسَنٌ، ونحو قول الشاعر:

يَسرُّ المَرْءَ مَـــاذَهَبَ اللَّيَـــالِي ... وَكَـانَ ذَهَـابُهُنَّ لَـه ذَهَـابَـا[4]

فـ«ذهب» لا موضعَ لها من الإعْرَابِ، وإنْ كَانَ قولـه: «ما ذَهَبَ اللَّيَالِي» له موضعٌ من الإعرابِ، وهو الرَّفْعُ؛ لأنَّه فاعلُ «يَسُرُّ»، أيْ: يَسُرّ المرءَ ذهابُ اللَّيالي، وكذلك قولـه عزَّ وجلَّ: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُم لِذِكْرِ اللَّهِ**[5] . . .﴾ فـ«تَخْشَعَ» لا موضعَ له من الإِعْرَاب، و«أنْ» مع «تخشع» له موضعٌ منه، وهو الرَّفعُ لأنَّه فاعلٌ «بأنْ»، أي: ألم يَأْن للَّذِينَ آمَنوا خشوعُ قُلُوبُهُم لِذِكْرِ اللَّه.

---

(١) انظر المسائل المشكلة لأبي علي ٣١٥.
ويقول ابن هشام في المغني ٢٨٠: «وزعم ابنُ السَّراج، وتبِعَه الفَارسِّي، وتبعَهُمَا ابنُ جِنيِّ، وتبعَهم جماعةٌ، أنَّها ظرفٌ بمعنى «حين»، وقال ابنُ مالك: بمعنى «إذْ»، وهو حسنٌ؛ لأنَّها مختصةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجمل».
وقد رجَّح أبو حيَّان قولَ سيبويه، يقول في الارتشاف ٢/ ٥٧٠: «والصَّحِيحُ مذهب سيبويه» ويقول المالقي في رصف المباني ٣٥٤: وكونها حرفاً، هو مذهب سيبويه، وأكثر النحويين، وأمَّا أبو علي الفارسي، فذهب إلى أنَّها اسمٌ بمعنى حين. . . والأظهرُ مذهُب الأكثرين؛ لأن الاسميةَ فيها متكلفة والحرفيةُ غير متكلفة».

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٤) هذا البيت من بحر الوافر، لم أقف له على قائلٍ بهذه الرواية، وهو مذكورٌ في المفصل، ٣١٤، وشرحه لابن يعيش ١/ ٩٧، ٨/ ١٤٢، التخمير ٤/ ١٢٦، ارتشاف الضرب ١/ ٥١٩، ٢/ ١٧٩، شرح التصريح ١/ ٢٦٨، الهمع ١/ ٨١، والدرر ١/ ٥٤.

(٥) سورة الحديد ١٦.

التاسع: أنْ تقعَ اعتراضيةً[1]، نحو قولِه تَعَالَى: ﴿**وإنَّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ**[2]﴾

فقولُه: «لو تعلمون» اعتراضٌ بين الصفةِ والمَوْصُوفِ[3].

وقول الشاعر:

لَعَمْـري وَمَـا عَمْـرِي علي بهينِ ... لَقَـد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيّ الأَقَـارِعُ[4]

فقوله: «وما عَمْري علي بهينٍ «اعتراضٌ بين القَسَم الذي هو «لَعَمْري» وبين جوابه الذي هو «لَقَد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيّ الأَقَارِعُ».

ومن الاعتراض بجملتين بين القسم وجوابه قولُ زهير[5]:

لَعَمْـرُكَ والخُطُبُ مُغَيِّرَاتُ ... وفي طُـولِ المُعَـاشَرَة التَّقَـالي

لَقَـدْ بـالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ... ولكـنْ أُمَّ أَوْفَى لا تُبَـالِي[6]

---

(١) الجملة المعترضة بين شيئين تكون لإفادة الكَلاَم تقويةً وتسديداً أو تحسيناً، وقد اقتصر صاحبُنا على ذكر موضعين للجملة الاعتراضية، هما: بين الصِّفة والموَصُوف، وبين القَسَم وجَوَابِه، على حين ذكر لها ابنُ هِشَام في المغني ٣٨٦-٣٩٤ سبعةَ عَشَرَ موضعاً تكون الجملة معترضةً فيها بين شيئين.
وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٢.

(٢) سورة الواقعة: ٧٦.

(٣) الصفة «قَسَم» والموصوف «عَظِيم».

(٤) هذا بيت من بحر الطَّويل، قائله النابغة الذبياني كما في ديوانه ١٦٥، من قصيدة عدد أبياتها خمسة وثلاثون بيتاً، يمدح فيها النعمان
وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٥٢، والخزانة ١/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٣، والمغني ٣٩٠، وشرح شواهده للسيوطي ٨١٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٤٤٦. واللسان ٩/ ٣٩١.
والبُطْل: الباطل، والأَقَارِعُ: بنو قُرَيع بن عَوف بن كعب بن زيد.
والمعني: أنّ قَسَمي بعمري ليسَ بِهَيِّنٍ عليَّ، فَيَتهم مُتَّهِمٌ بأنّي أحلف به كاذباً، لقد نطق بنو قريع علي بالباطل..

(٥) هو: زهير بن أبي سلمى. حكيمُ الشعراء في الجاهلية، كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً، وأخته سلمى شاعرة، وهو من شعراءِ المعلقات.
انظر معاهد التنصيص ١/ ٣٢٧، خزانة الأدب ١/ ٣٧٥.

(٦) هذان البيتان من قصيدة من بحر الوافر، لزهير بن أبي سلمى، كما في ديوانه ٢٥٧. وهما في المغني ٣٩٥، وشرح شواهده للسيوطي ٨٢١، واللآمات للزجاجي ٧٦، والزّهرةُ ١/ ٢٥٢.
والخُطُوب: الأمور، واحدها خَطْبٌ، والتَّقَالي: من القِلى وهو البُغْض.

فقـوله : «والخُطُـوبُ» إلى آخر البيت اعتراضٌ بين «لَعَمْـرُك» وبين «لقد بَـالَيْتُ» الذي هو جَوَابُه[1] .

العاشر: أن تقعَ تَفْسِيْرِيَّة[2] عَلَى المَشْهُورِ، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿**خَلَقَه من تُرَابٍ**﴾ بعد قوله : ﴿**إنَّ مَثَلَ عيْسى عِنْدَ اللَّه كَمَثَلِ آدَمَ**[3]﴾ ، وكذلك قولُـه عزَّ وَجلَّ : ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تجَارةٍ**[4]﴾ ثم قال : ﴿**تُؤْ مِنُون**﴾[5] .

وكقول النَّابغَة الذُّبْيَاني[6] :

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْـبَ امـرِئٍ وَتَـرَكْتَـه كَذي العُرِّ يُكْـوي غَيْرُهُ وهو رَاتِعُ[7]

وذهبَ بعضُ النَّحْويِّين[8] إلى أنَّها عَلَى حَسَبِ مَاكَـانَت تَفْسِيْراً له ، فإنْ كـان له

---

(١) زعم أبو علي الفارسي أنه لا يُعْتَرض بأكثر من جملة ، وقد اعتُرض عليه بالبيتين السابقين . .
انظر المغني ٣٩٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٣ .

(٢) الجملةُ التفسيريةُ ، هي الكَـاشفةُ لحقيقةِ مَاتَليه ، ممَّا يفْتقَرُ إلى الكَشْـفِ ، وتفسيرُ الجُملةِ بمثلها ، وقد تُفسر المُفرد كقوله تعالى : ﴿**كمثل آدم خلقَه من تُراب**﴾ ، وقوله : ﴿**هل أدلُّكم عَلَى تجَارةٍ**﴾ ثم قال : ﴿**تُؤمِنُونِ**﴾ ، وهذه لا مـوضع لَها من الإعراب على المَشهُـور ، وقال الأستـاذ أبو علي : التَّحقيقُ على أنَّها حَسَب ما تفسر ، فإن كَـان له موضعٌ من الإعـراب كان له مـوضوعٍ من الاعراب وإلا فَـلاَ . انظر ارتشاف الضرب ٣٧٤ ، والمساعد ٢/ ٤٩ .

(٣) سورة آل عمران ٥٩ .

(٤) سورة الصف ١٠ .

(٥) وقيل : مستأنفةٌ معناها الطَّلَبُ ، أيْ : آمِنُوا ، بدليـل «يَغفِر» بالجزم كقولهم : «اتَّقى اللهَ امرؤ فعَل خيراً يُثَب عليه «أي ليتق اللَّه وليفعَل يُثَبْ . انظر / المغني ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٦) هو : زياد بن معـاوية بن ضباب الذبياني ، أبـو أمامة ، شاعرٌ جـاهليٌ من الطَّبقة الأولى ، ومن شُعراء المعلَّقات المشهـورين ، توفي سنة ثمانيـة عشر ١٨ ق . هـ . انظـر الخزانة ١/ ٢٨٧ ، الموشح ٣٦ ، شرح شواهد المغني ٧٨ ، معاهد التنصيص ١/ ٣٣٣ .

(٧) هذا بيت من بحر الطَّويل ، قـائلُه النَّابِغَة الذُّبْياني من قصيدةٍ طويلـةٍ يمدح بها النُّعْمَان ، كما في ديوانه ١٦٨ ، تحقيق الطـاهـر بن عـاشـور . والبيت في الخزانة ٤٣٤ ، وأدب الكاتب ٣١٠ ، وفيه لحملتني بدل لكلفتني ، والمسـاعد ٢/ ٤٩ ، والاقتضاب ٣٧٠ ، والمعاني الكبير ٢/ ٩٢٩ ، واللسان ٦/ ٢٣٠ (عـرر) . والعُرُّ : داء يصيب الإبل ، وقيل هـو قرح بمشفـر البعير ، فإذا أرادوا أن يعالجوه كـووا بعيراً آخر صحيحاً فيبرأ ذلك البعير .

(٨) نصَّ النُّحـاةُ على الأستاذِ أبي عَليّ الشَّلُـوبين ، فهو الَّـذي يقولُ : إنَّ الجُملَـةِ التفَّسيريةَ تكـونُ بحَسَب ماكانت تَفسيراً له ، فإن كان لَه موضعٌ من الإعراب كان لها موضعٌ ، وإلا فَلاَ .
انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٤ ، والمغني ٤٠٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩ .

موضعٌ من الإعْرَاب، كانت هي لها موضعٌ من الإعراب، على حسب ذلك المُفَسِّر، وإنْ لَمْ يَكُن لَه موضعٌ من الإعْرَاب كَانَتْ هي لاَ مَوضِع لَهَا من الإعرابِ.

فمثالُ مالَها موضعٌ من الإعراب، قولُه تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحَات لَهُم مَغْفِرةٌ وأَجْرٌ عَظِيْم[1]﴾ فقوله: «لَهُمْ مَغْفِرةٌ» في موضع نصب لأنَّه تَفْسِيرٌ للموعود به[2]، ولو صرح بالموعودِ به لكان في موضعِ نصب، فهذه الجملةُ التَّفْسِيْريَّة له في موضِع نصبٍ. وكذلك قولُه جلَّ وعزَّ: ﴿إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدَر[3]﴾ للتَّفْسير هنا موضعٌ كما للمفسَّر لأنَّه خبرٌ «إنَّ[4]».

ومثال مَالاَ موضعَ لها مِن الإعرابِ» زيداً ضربْتُه[5]» فـ «ضَرَبْتُه» ليس عاملاً في «زَيْد» وذلك العاملُ لا موضعَ له لو ظَهَر فقال: «ضربتُ زيداً، فالتَّفْسيرُ أيضاً مثلُه لا موضعَ له.

---

(١) سورة المائدة ٩.

(٢) يقولُ ابنُ هِشَام في المغني ٤٠٢: «لأنَّ «وَعَدَ يتعدى لاثنين، وليس الثَّاني هُنا «لهم مغفرةٌ» لأنَّ ثاني مفعولي «كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوفٌ، والجملةُ مُفَسرةٌ له، وتقديره: خيراً عظيماً، أو الجنة»، وانظر المسائل البصريات ٧٧٣.

(٣) سورة القمر ٤٩.

(٤) يقول ابن حيَّان في ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٤: «ومثل ﴿إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدَرٍ. .﴾ له موضعٌ من الإعراب؛ لأن المفسرَّ في موضع خبر «إنَّ» فالمفسر في موضع رفع. .». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩.

(٥) انظر المغني ٤٠٢، وارشتاف الضرب ٣٧٤.

وهذا التفصيلُ في الجملةِ التَّفْسِيْريَّة ذهب إليه الأستاذُ أَبُو عَليّ[1] قَالَ: وعَلَى هَذَا مَسْأَلَةُ أَبِي عَلِيٍّ[2]» زيدٌ الخُبْزَ أَكَلَـهَ [فأكَلَه[3]] مُفَسِّرٌ للعاملِ في الخبرِ وله مـوضعٌ، لكونـهِ خَبَراً عن «زَيْدٍ»، وكـذلك تفسيره ويبينُ ذلك ظهورُ الـرَّفْع في المفسّر. وهذا دليلُ قولي على ما تَقَدَّم، وكذلك مسألةُ الكِتَاب[4] إنْ زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمْك»، فتكرمْه «تفسيرٌ للعامل في «زَيْد»، وقد ظهَر الجَزْمُ، وهذا بديعٌ.

الحادي عشر: أن تقعَ تَوْكِيْـداً لِمَا لا مَوْضِع لـه من الإعراب، نحو: قـامَ زيدٌ قام زيدٌ.

الثاني عشر: أن تكونَ معطـوفةً عَلَى مالاَ مـوضِع له من الإعراب نحـو: جاء زيدٌ وخرج عمروٌ.

الثالث عشر: أن تقعَ جوابـاً للقسم[5]، نحـو: واللَّهِ مـازيـدٌ قائمٌ، واللـه لَيَخْرُجَنَّ عَمْروٌ.

الرابع عشر: أن تكونَ جملةً شرطيةً حُذفَ جـوابها لتقدم الدليل عليه نفسه، نحو قولِ العربِ[6]: «أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ»، التَّقْديـرُ: إنْ فَعلْتَ فأنت ظالمٌ،

---

(١) هو: عُمَر بنُ محمَّـد بن عُمَر الأَزْدِي، أبو عَلِي الشَّلُوبين، ومعنى الشَّلُـوبين الأشقَر الأبيض، إمامٌ في اللغة العربيـة، أستاذٌ فيها، له تأليـفٌ.مفيدةٌ منها: شرح الجزولية وغيرهـا، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة ٦٤٥ هـ.

انظر إشارة التعيين ٢٤١، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، والبلغة ١٦٢ .

(٢) يعني أبـا علي الفارسي . يقـول أبو حيـان في الارتشاف ٢/ ٣٧٤: «وعلى هـذا مسألة أبي علي: «زيـدٌ الخُبزَ أكَلَه» فأكله مفسر للعامل في الخبر. ». وانظر المسائل البصريات ٤٦٦، والمساعد ٢/ ٤٩ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٦٧ .

يقـول أبو حيـان في الارتشاف ٢/ ٣٧٤-٣٧٥: وكـذلك مسألةُ الكتـاب «إنْ زيداً تكـرمْه يكـرمْك «فتكرمه تفسيرٌ للعامـل في زيدٍ، وقد ظهرَ الجزم. . . ». والذي يلفتُ النظر هـو هذا التشابه الكبير في عبارات الكتابين: كتاب صاحبنا، وارتشاف أبي حيان.

وانظر المساعد ٢/ ٤٩، وإذا علمنا أن أبا حيان شيخٌ لصاحبنا زال العجب وعرف السبب.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥ .

(٦) انظر المسائل المشكلة ٣٢٧، ٤٥٩ .

أو تقدَّم طالبٌ للدَّليل عليه[1] نحو: واللَّه إنْ قامَ زيدٌ ليَقُوْمَن عَمْروٌ، فالقَسَمُ يطلبُ «لَيَقُومَنَّ» و «لَيَقُوْمَنَّ» دليلٌ على جواب الشرط، التَّقديرُ: إنْ قام زيدٌ يَقُمْ عمروٌ، فحذف «يقمْ عمرو» لدلالةِ» ليقومنَّ عليه.

والجُمَلُ التي لها موضعٌ من الإعراب تنقسمُ بانقسام نوعِ الإعراب فمنها ما هو في موضع رفعٍ، وهو ثمانيةُ أقسامٍ: سِتةٌ باتفاق، واثنان باختلاف[2].

الأول: أن تقعَ خبراً للمبتَدَأ[3]، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.

الثاني: أن تقع خَبراً لِلا الَّتي لِنَفي الجنس المُعْرَبِ اسْمها[4]، نحو: لا ربيئَةَ[5] قَومٍ يَجِيءُ بِخَيْرٍ.

الثالث: أن تقعَ خَبراً لإنَّ وأخواتها، نحو: إنَّ زيداً وَجْهُهُ حَسَنٌ[6].

الرابع: أن تقعَ صفةً لمَوْصُوفٍ مرفوعٍ[7]، نحو: جَاءنَي رجلٌ يكتبُ غُلاَمُه.

الخامس: أن تقعَ معطوفةً على مرفوعٍ[8]، وهو في موضعِ رفع، نحو:

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٢) هكذا قَسَّم أبو حيان الجملة التي في موضع الرفع. ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٣) الجملة الواقعةُ خَبراً لا تخلو، إمَّا أن تكونَ نفسَ المبتدأ في المعنى، فَلاَ تحتاجُ إلى رَابطٍ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُو اللَّه أَحَدٌ﴾، وإما غيرُه فلابُدّ حينئذ من احتوائها عَلَى معنَى المبتدأ الذي هي مسوقة لَه. . .».

انظر أوضح المسالك ١٠١، واللمع ٢٧، والهمع ١/ ٩٦، شرح التصريح ١٦٠، شرح المفصل ١/ ٨٨، شرح الكافية ١/ ٩١، والمغني ٤١٠.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٥) الرَّبيئَة: الطَّليعة، يقال: رَبَأ لنا فلانٌ، وارتَبَأ إذا اعتان، وحكَى سيبويه أنَّه يُذكَّر ويؤنَّث، فيقَال: رَبِيءٌ، ورَبِيْئَةٌ. . »، اللسان ١/ ٧٥

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٠.

(٧) انظر المغني، ٤٢٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

جاءني رجلٌ عاقلٌ ويكتبُ[1] خطّاً حَسَناً، وجاء [رجل[2]] ينظم شعراً ويكتبُ خطّاً حسناً.

السادس: أن تقعَ بَدَلاً من مرفوع[3]، نحو: أنتَ تأتِينَا تُلِمُّ بنا.

والذي باختلاف: قسمان[4]، وقد نبهنا على ذلك.

أحدهما: أن تكونَ في موضع الفَاعل، نحو: يُعجِبنِي يقومُ زيدٌ.

الثاني: أن تقعَ في موضعِ المَفْعُول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلهُ، نحو قولِه تَعَالَى: ﴿**وإذَا قِيْلَ لَهُم لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**﴾[5].

وهذا مذهبُ هِشَام[6]، وثَعلَب[7]، وجَمَاعةٍ من الكوفيين[8]، واستدلُّوا على ذلِك بقولِه تَعَالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَارَأَوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[9]

---

(١) رجلٌ: فاعل، وعاقلٌ: نعتٌ لرجل، وهو مرفوعٌ بالضَّمة الظَّاهرة على آخره و «يكتب خطاً حسناً» جملةٌ معطوفةٌ على النعت المرفوع «عاقل»، فهي في محلِّ رفع؛ لأنها معطوفةٌ على مرفوع.

(٢) بياض في الأصل بقدر كلمة.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٤) انظر المغني ٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٥) سورة البقرة: ١١ وتمامها: ﴿**وإذَا قِيْلَ لَهُم لا تُفسِدُوا فِي الأَرض قالوا إنَّما نحنُ مُصْلحُون ألاَ إنَّهم هُم المفسِدون وَلَكن لا يَشْعُرُون**..﴾.

(٦) هو: هشامُ بنُ مُعَاوية الضَّرير النحويُّ، يكنى أبا عبد الله، صاحبُ الكِسَائي، وهو إمامٌ بارعٌ، له تصانيفُ في نحو أهل الكوفة، توفي سنة تسع ومائتين ٢٠٩ هـ.
انظر إشارة التعيين ٣٧١، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، معجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢، نزهة الألباء ١٦٤.

(٧) هو: أحمدُ بن يحيى بن زَيْد بن سيار الشَّيْبَاني مَولاهم، أبو العبَّاس ثَعْلَب، إمامُ الكوفيين في النَّحو واللغة، وهوبغداديٌّ له معرفة بالقراءات، له مصنفاتٌ كثيرةٌ، منها: الفصيح، والمجالس، وغيرهما، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين ٢٩١ هـ.
انظر إشارة التعيين ٥١، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨، ونزهة الألباء ٢٢٨، وطبقات النحويين ١٤١.

(٨) يقول ابنُ هِشَام في المُغْنِي ٤٢٨: «واختُلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملةً أم لا، فالمشهور المنعُ مطلقاً، وأجازه هشامٌ وثعلبٌ مطلقاً، نحو: يعجبني قامَ زيدٌ، وفصّل الفراءُ وجماعةٌ، ونسبوه لسيبويه..». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، ٣٧٥، والهمع ١/ ١٦٤، والمغني ٤٠١.

(٩) سورة يوسف ٣٥.

وبقولـه: ﴿وتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم﴾(١)، وبقولـه: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا﴾(٢) ويقول الشاعر:

ومَـــارَاعَنِي إلاَّ يَسيرُ بِشُرطَـــةٍ وعَهْـدِي بِـهِ قَيْنَـاً يَفِش بِكِيرِ(٣)

وقول الآخر:

مَـــاضَرَّ تَغلِـبَ وَائِلٍ أَهَجَـــوْتَها أَمْ بُلْتَ حِينَ تَـلاَطَم البَحـرَانِ(٤)

وقـولـه تعـالى: ﴿وإذا قِيْلَ لَهُم لا تُفْسِـدُوا﴾(٥) وبقـولـه: ﴿وإذَا قِيْلَ لَهُم آمِنُـوا﴾(٦) ففـاعل «بَـدَا»: «لَيَسْجُنُنَّـهُ»(٧)، و «تبَيَّن»، «كَيفَ فَعَلنـا»، و «يَهْدِ»: «كَمْ أَهلكْنَا»، و «مَارَاعَنِي»: «إلا يَسيرُ»، «ومَاضَرَّ»: «أَهَجَوْتَها».

---

(١) سورة إبراهيم ٤٥ .

(٢) سورة السجدة ٢٦ .

(٣) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قائله: مُعَاوِيَة بن خَليل النَّصري كَمَا في الخزانة ٣/ ٦٢٥ .
والبيتُ في المغني ٤٢٨، وشرح شواهده للسيوطي ٨٤٠، والخصائص ٢/ ٤٣٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٣٣، وشواهد العيني ٤/ ٤٠٠ .
والشُّرطة: الشُّرطيّ، والقَينُ: الحَدَّاد، وَيفشُّ: من فَشَّ الكِير نفسه إذَا أخْرَجَ ما فيه من الرِّيح، والكِيرُ: كِيْرُ الحَداد، وهو زِقٌّ أو جِلدٌ غَلِيظ. والمعنى: أتعجُب مِنه وقد كَان أمسِ حَدَّاداً ينفخُ بالكِير، واليومَ رأيتُه صارَ والِي الشُّرْطَة.

(٤) هذا بيتٌ من بحر الكامل، قائله الفرزدق كما في ديوانه ٢/ ٣٤٤ .
ورواه: أمْ بُلْتَ حيثُ تناطح البَحْرانِ. وكذا رواه ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٦٦، والجاحظ في البيان والتبيين ٣/ ٢٤٨، والبغدادي في خزانته ٢/ ٥٠١ .
و تَغْلِب وَائل: هُم قومُ الأخْطَل، وتَنَاطَح البحران أو تَلاَطَمَا: أي تَقَابَلاَ، وهو هُنا يَهْجُو جَرِيْراً، ويذكرُ تفضيلَ الأخطل إيَّاه مادحاً في ذللك بني تَغْلِب.

(٥) سورة البقرة ١١ .

(٦) سورة البقرة ١٣ وتمامها ﴿وإذَا قيل لَهُم آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاس قَالوا أنؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء ألا إنَّهم هُم السُّفهاءُ ولَكِن لا يَعْلمُونْ﴾.

(٧) وقِيلَ: إنَّ الفَاعِل في الآيةِ ضميرُ البدَاءِ المفهوم من «بَدا»، أو ضَمير السَّجْن المَفْهُوم مِن الفِعْل.
انظر الهمع ١/ ١٦٤ .
ويقول ابـن هِشَام في المُغني ٤٠٠: «فجُمْلَة «لَيَسْجُنُنَّه، قِيل: هي مُفَسِّرةٌ للضَّمير في «بَدَا» الـرَّاجع إلى البَداء المَفْهُوم منه، والتحقيقُ أنَّها جوابٌ لِقَسَم مُقَدَّر، وأنْ المُفَسّرَ مجموع الجُملتين..».

ونائبُ الفَاعِل في «قِيْـل» في الآية الأولى «لا تُفْسدُوا»[1] وفي الثانيـة «آمنُوا».

وذهب الفَرَّاء[2]، وجماعةٌ من النحويين[3] إلى جواز ذلك إذَا كـانت الجُملة في مـوضعِ فَـاعِل، أو مَفعُـول لَمْ يُسَم فَاعِلـه لفِعْل منْ أفْعَـال القُلُـوبِ، والفِعْلُ مُعَلَّقٌ عنها، نحو: ظَهَر لي أقامَ زيدٌ أم عَمْـروٌ، وعُلِم أقَامَ عَبد اللَّه أمْ بَكْرٌ، ولا يجيزُون يَسَرُّني يَخْرُجُ عَبدُ اللَّه[4]، فإنْ جَاءَ ماظَاهِره ذلك تَأوَّلُوه.

وقد نُسبَ هذا القِـول إلى سِيبويه[5]، وكَلامُ سيبويه يحتملُ[6]، والصَّحِيْحُ أنَّ الجملةَ لا تقعُ مـوقعَ الفَاعِل، ولا المَفْعُولِ الَّذي لم يُسم فـاعِله إذ لَمْ يَقْتَرن بِها ما يُصيِّرُهـا في تقديـر المُفْرِدِ، وإلى هـذا ذَهَبِ المُبَرِّدُ[7]، والفَارسيُّ[8]، وجُمهورُ البصريين، وتأوَّلوا السَّماعَ المتقدمَ، ومَا أَشْبَهَه[9].

ومنها مـاهُو في موضعِ نَصب، وهـو أربعةَ عَشَرَ قِسْماً: أَحَدَ عَشَرَ بـاتِّفاقٍ، وثلاثةٌ باختلافٍ.

---

(١) زعمَ ابنُ عُصْفُـور أنَّ البَصرِيِّين يُقدِّرون نائب الفـاعل في «قيل» ضمير المصدر، وجملـة النهي مفسرة لذلك الضمير وقيل: الظرف نَائِب عَن الفَاعل، فالجملةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، ورُدَّ عَلَى هَذَا الزَّعم. انظر المغني ٤٠٢.

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مَنظُور الدَّيلَمي، أبو زَكَرِيَّا، الفَرَّاء، أخَذَ عن الكِسَائي، وهو من جملةِ أَصْحَـابه، كـانَ أَبرع الكُوفيين، لـه مصنفات كثيرةٌ في النحو واللغـة، توفي سنـة سبع ومائتين ٢٠٧ هـ.

انظر إشارة التعيين ٣٧٩، والبلغة ٢٣٨، وشذرات الذهب ٢/ ١٩، ومراتب النحويين ١٣٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والمغني ٤٠١، ٤٢٨، والهمع ١/ ١٦٤.

(٤) انظر المغني ٤٠١.

(٥) سبقت تـرجمته. ويقول السيـوطي في الهمع ١/ ١٦٤: «الثَّـالث: يجوز أن يقعَ فاعـلاً، أو نائبـاً عنه لفعلٍ من أفعـاله القلـوب إذا عُلق، نحو: ظهَـرَ لِي أَقَامَ زَيـدٌ أم عَمْرٌو، وعُلم أقـامَ بكرٌ أمْ خَـالِدٌ، بخلافِ نحو: يَسُرُّني خَرَجَ عَبْدُ اللَّه، فَلاَ يَجُوزُ، ونُسِب هَذَا لسيبويه.. وانظر المغني ٤٢٨.

(٦) انظر سيبويه ١/ ١٢٠.

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) سبقت ترجمته.

(٩) يقول ابن هِشَام في المغني ٤٢٨: «ومنعَ الأكثرونَ ذَلكَ كُلَّه، وأوَّلُوا ما وَرَدَ مما يُوهِمُه..». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩.

الأول: أن تقعَ خبراً لكان وأخَواتِها، نحو: كَان زيدٌ يَخْرُجُ[1] أَخُوه.

الثاني: أن تقعَ في موضع المفعولِ الثاني لظننتُ وأخواتها[2]، نحو: ظننتُ زيداً يقومُ أخُوه.

الثالث: أن تقعَ في موضع المفعولِ الثَّالث لأعْلَمت[3] وأخواتها، نحو: أعْلَمتُ زيداً عمراً ينطلقُ غلامهُ.

الرَّابع: أن تقعَ خبراً لما الحِجَازيَّة[4]، نحو: ما زيدٌ أبوه مُنْطَلِقٌ.

الخامس: أن تقعَ خبراً للا أختها[5]، نحو: لا رجلٌ يَصْدُقُ.

السَّادس: أن تقعَ خبراً لإنْ النَّافِيَة[6]، نحو: إنْ زيدٌ يُسافرُ أخُوه.

السَّابع: أن تقعَ في موضعِ المفعول للفعْلِ الذي يُحكَى به، نحو قول الشاعر:

---

(١) فجملة «يخرج أخوه» في محلِّ نَصب خبر كَان، واسمها «زيدٌ».

(٢) انظر المغني ٤١٦.

(٣) يقول ابن هشام في المغني ٤١٦: «ومن الأبواب التي تقع فيها الجملةُ مفعولاً باب ظن وأعلم؛ فإنَّها تقعُ مفعولاً ثانياً لظن، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أصْلها الخبرُ، ووقوعهُ جُملة سائغٌ..».

(٤) «مَا» الحجازية ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ عند أهل الحجاز، وأهل تهامة. وقيل: وأهل نَجْد أيضاً، وإنَّما عملت لأنها أشبهت «ليس» في النفي، وفي كونِها لنفي الحال غالباً، وفي دخولِها على جملةٍ اسمية ولِعَمَلها ثلاثةُ شروط:

الأول: تأخير خبرها، فلو تقدم بطَل عملُها، هذا مذهبُ الجمهور.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقضَ النفيُ بإلا بطلَ عملهُا، كقوله تعالى: ﴿**وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ**..﴾.

الثالث: ألا تدخلَ عليها «إنْ» الزائدة لشبهها بالنافية، مثل ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

انظر الجنى الداني ٣٢٥، ورصف المباني ٣٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٨، المغني ٣٠٣، أسرار العربية ١٤٣.

(٥) هي مثلها في النفي وهي لا العاملة عمل ليس.. انظر الجنى الداني ٣٠٠.

(٦) إنْ النَّافية العاملة ترفع الاسم وتنصب الخبرَ، وفي هذا خلافٌ، منعه أكثر البَصريِّين، وأجازه الكِسَائي، وأكثُر الكوفيين، وابن السَّراج، والفَارسيُّ، وأبو الفَتح، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. انظر الجنى الداني ٣٢٩، ورصف المباني ١٨٩.

صَفَحْنَـــــا عَـنْ بَنـي ذُهْـلٍ وقُلْنَـــا القَـــوْمُ إِخْـــوَانُ[1]

فـ «القومُ إخوانُ» في موضع المفعول بـ «قُلْنَا».

الثَّامن: أن تقعَ في مـوضعِ نَصْب للفعلِ المُعَلَّق، نحو قـوله تعـالى: ﴿**ولَقَد عَلمُـوا لَمَن اشْتراهُ مَالَـهُ في الآخرة منْ خَـلاق**﴾[2]، ﴿**لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**﴾[3]، ﴿**لَقَدْ عَلمْتَ مَا هَؤلاءِ يَنْطقُون**﴾[4].

فالفعلُ في الآية الأولى مُعَلَّقٌ بلام الابتداء، وفي الثانية مُعَلقٌ بالاستفهام، وفي الثالثة بمَا النَّافية[5]. وهذا التعليقُ يكون في أفعالِ القُلُوبِ[6].

التَّاسع: أن تكونَ معطوفـةً على ماهو مَنْصوبٌ، أو مـوضِعُه نَصبٌ، نحو: ظننتُ زيداً قائماً ويخرجُ أبُوه، وظننتُ وزيداً يقومُ ويخرجُ[7].

العاشر: أن تقعَ في مـوضِع الصِّفـة لمنصوبٍ، نحـو: ضربتُ رجـلاً يشتم زيداً[8].

---

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الوافر قائله: الفِند الزِّمـاني، واسمه: شَهل بن شَيبان بن ربيعة، أحدُ شعراء الجاهلية، وفرسانِها المشهـورين، قالَها في حرب البَسُوس، والبيـت في حماسة أبي تمام ١/ ٥٩، وحماسة البحتري ٥٦، والتذكرة السعـدية ٣٩، وأمالي القالي ١/ ٢٦٠، وبهجة المجـالس ١/ ٦٦٦، الخزانة ٢/ ٥٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤٤، والمغني ٦٥٦، والعيني ٣/ ١٢٢.

(٢) سورة البقرة ١٠٢.

(٣) سورة الكهف ١٢.

(٤) سورة الأنبياء ٦٥.

(٥) المُعلقَّاتُ كثيرةٌ منهـا: «استفهام داخلٌ على الجملـة، أو اسمٌ ضُمن معنى الاستفهـام، أو مضافٌ - إليه، نحو: غُلامُ أيُّهم أنْتَ، أو تالي لام ابتداء نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، أو «ما» النافية، نحو: ﴿**لقد عَلِمتَ مَا هَؤلاء يَنطقون**﴾ و«إنْ» النافية ﴿**وتَظُنُّونَ إنْ لَبِثتُم إلاَّ قليْلاً**﴾، وإنّ وفي خبرها اللام، نحو: علمتُ إنَّ زيداً لقائمُ». . . . انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٦٩.

(٦) يكـون التعليق في أفعـال القلـوب، سـواء كـان بمعنى العلـم، أم بمعنى الظن، وذهَب ابن كَيْسَـان وثَعْلَبُ، وحكي عن المبرِّد أنَّـه لا يُعَلقُّ منهـا إلا العِلم، ولا يُعَلِّق الظَّن ومـا كـان نحـوه. . . وذهب بعضُ النُّحـاة إلى أنـه حسـنٌ في عَلمِت، قبيحٌ في غيرهـا . .».

انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٦٨، والمغني ٤١٦.

(٧) في المثال الأول عطفَ جملة «يخرج أبوه» على ما هو منصـوب، وهو «قائماً»؛ أما في المثال الثاني فعطفت الجملة «يخرُج» على جملة «يقومُ»، وهي في موضع نصب؛ لكونها في موضع المفعول الثاني لظن.

(٨) جملة «يشتم زيداً» في موضع نصبٍ صفة للمفعول به المنصوب «رجلاً».

الحادي عشر: أن تقعَ في موضعِ الحَال، نحو قوله:

وَقَـد اَغْتَـدي والطَّيْرُفي وكنَـاتها بمُنجـردٍ قَيْـدَ الأوابِـدِ هَيْكَلِ[1]

والتي باختلاف:

أولها: أن تقعَ مُصَدَّرَه بمُـذْ ومُنذُ، نحو قولك: مَـارَيتُه مُذْ خَلَقَه اللَّـه، ومَا رَأيْتُه مُذْ يَومَان، ففي هذه الجملة خلافٌ.

ذهب الجمهورُ إلى أنَّها لا موضعَ لها من الإعراب، وذهب السِّيْرافي[2] إلى أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحال[3].

الثاني: أن تقعَ مستثنىً بها، نحو: قامَ القومُ خَلاَ زيْدَاً، وقامُوا ليس خالداً، فـاختلف النَّحـويون في هـذه الجملـة، يُجَوِّزُ السِّيْرَافي[4] أن تكونَ في مـوضعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ[5]. والماضي يقعُ مـوقعَ الحال، وكأنك قلت: خـالياً زيـداً، وغيَر ملابسين زيداً. وجـوَّز أيضاً أن تكون الجملةُ لا مـوضعَ لها من الإعراب،

---

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قائلـه امرؤ القيس كما في ديوانه ٨٢، . . والبيت في المحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٣٤، والخصائص ٢/ ٢٢٠، والمسـائل العضديـات ٢١٢، وشرح المفصل ٣/ ٥١، ٩/ ٩٥، والخزانة ١/ ٥٠٧، ٢/ ١٧٩.

(٢) هـو: الحسنُ بن عبـد اللَّـه المَرْزبَـان، أبـو سَعيـد السِّيْرَافي النَّحْـوي، كـان من أعلم النَّـاس بنحـو البَصْريِّين، لـه عدَّة مُصَنَّفـات، منها: شرحـه المشهور على كتـاب سيبويـه، توفي سنـة ثمان وستين وثلاثمائة ٣٦٨ هـ.

انظر إنباه الرواة ١/ ٣١٣، بغية الوعـاة ١/ ٥٠٧، نزهة الألباء ٣٠٧، إشارة التعيين ٩٣، طبقات النحويين ١١٩.

(٣) يقول ابن هِشَام في المغني ٣٨٦: «مُنْذُ ومُذْ وما بعدهما في نحو «ما رأيته مُذ يومان» فقال السِّـيْرَافي: في موضع نَصب على الحَال، وليس بشيءٍ لَعَـدم الرَّابط، وقال الجمهور: مستأنفـةٌ جواباً لسؤال تقـديره عند من قـدَّر «مُذْ» مبتـدأ: ما أمدُ ذلك، وعنـد من قَّدرهـا خبراً: ما بينك وبينَ لِقـائِه. .». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٣، ٣٧٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢١١، الهمع ١/ ٢١٧.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) يقول ابن هشـام في المغني ٣٨٦: «جملةُ أفعـال الاستثناء: ليس ولا يكون، وخـلا، وعدا، وحاشا، فقال السِّيرافي: حـالٌ، إذ المعنى قام القوم خالين مـن زيد، وجوز الاستئناف. .». وانظـر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٣.

وإن كانت مفتقرةً من جهة المعنى إلى الكَلاَم الَّذي قَبْلَها من حيث كان معناها كمعنى إلاَّ، وحُكْمُ «عَدَا وحَاشَا، ولاَ يكُون» في ذلك الخلاف حكم خَلاَ ولَيْسَ.

قال ابن عُصْفُور(١): والصَّحيح ألاَّ يكونَ لها موضعٌ من الإعرب(٢) لأنَّك إذَا جَعَلْتَهَا حالاً احتاجت إلى رَابط يربطها بذي الحَال، ولاَ رَابِط؛ لأنَّ الضَّمِيرَ في عَدَا، وخَلاَ، وحَاشَا، ليس عائداً على المستثنى منه، وإنَّما هو عائدٌ على البعضِ المفهوم، وهو مضافٌ إلى القوم(٣)، ولا يُقَال إذَا كان البعضُ مُضَافاً إلى القوم فقد حصَلَ الرَّبطُ؛ لأنَّه كالمُصَرَّح به، وكأنَّك قلت: عَدَا بعضُهم زيداً؛ لأنَّ هَذَا هو ربطٌ بمعنى، والرَّبطُ بالمعنى لا ينقاس.

الثالث: الجملةُ الواقعةُ استفهاماً بعد مَا يَتَعدَّى إلى واحدٍ، وقد أخَذَ مفعوله، نحو: عرفتُ زيداً أبُو مَن هُو. فاتَّفقوا على أنَّها في موضعِ نَصْبٍ، واختَلفُوا في التَّقدير، فذهبَ السِّيرَافي(٤) إلى أنَّها في موضعِ نَصبٍ عَلَى البدل من

---

(١) هو: أبو الحسن عَلِي بن مؤمن بن محمَّد بن عَليَّ بن عُصْفُور، من أهل أشبيليَّة، وكان من بقيَّة الحاملين للواءِ العربيَّة بالمغرب، وكان كثيرَ المطالعةِ، له تآليفٌ حِسَانٌ، منها: المقرب، والمُمتع، وشرحٌ على جمل الزجاجي، وغيرها. توفي سنة تسع وستين وستمائة ٦٦٩ هـ. انظر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

(٢) يقول ابن عُصْفُور في شرح الجمل ٢/ ٢٦١: «.. ويكون موضعَ خَلاَ وعَدَا، وحَاشَا، إذا كانت أفعالاً النصب على الحال، كأنَّك قلت: قامَ القَوْمُ مخالين زيداً ومعادين زيداً... وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة..». وانظر المقرب ١/ ١٧٣.

(٣) يقول ابن عُصْفُور في المقرب ١/ ١٧٣: «.. وإن كان منصوباً فيكون نصبه بها، وتكون أفعالٌ، وفاعلوها مُضْمَرون فيها، والضَّمِيْرُ عائدٌ على البعض المفهومِ من معنى الكلام، وإن لم يُذكَر، كأنك قلت: خلا هو زيداً، وخلا بعضُهم زيداً..».

(٤) سبقت ترجمته.

زيدٍ، واختار هـذا المذهبَ ابنُ عُصْفُور[1]، وقالَ: هو بدلُ شيءٍ من شيءٍ[2]، على حذفِ مُضَاف، التَّقديرُ: عرفتُ قصة زيدٍ، أو أَمْرَ زَيْدٍ أبو مَن هُو.

وقال ابـن الضَّائع[3]: هو بـدلُ اشْتِمَال[4]، وذهَب المُبَرِّد[5]، والأعلمُ[6]، وابنُ خَـرُوفٍ[7]، وغيرهم، إلى أنَّ الجملـةَ في مـوضعِ نَصْب على الحال[8]. والَّـذي يظهـرُ أنَّ المعنى ليس على الحال، إذ لَيْسَ المعنى على عـرفتُ

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) يقول السيـوطي في الهمع ١/ ١٥٥: «.. فإن كانَ مفعولـهُ مذكوراً، نحـو: عرفت زيداً أبـو مَن هو، فالجملـة بدلٌ منه، وهذا مـا اختاره السِّيْرَافي وابن مَالك، ثم قال ابن عُصْفُور: هي بدل كلٍ من كلٍّ على حذف مُضاف، والتقدير: عرفتُ قِصَةَ زيدٍ أو أمـرَ زيدٍ أبو مَن هو. . . .». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٧٢، والمغني ٤١٨، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

(٣) هو: علي بن محمَّد بن علي بن يوسف الكُتَامِيّ، من أهل إشبيلية، يُعرف بابن الضائع، كان إماماً في علم العربيـة، وعلم الكلام، له تصانيـف عدة، منها: تعليقٌ على كتاب سيبـويه، وشرحٌ على جمل الـزجـاجي، وغيرهما. تـوفي سنـة ثمانين وستمائة ٦٨٠ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، البلغة ١٥٩، وهدية العارفين ٧١٣.

(٤) يقول ابن الضَّائع: هو بدلُ اشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.
انظر الهمع ١/ ١٥٥، ١٥٦، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النَّحوي، من أهل شنْتَمْرِيَّة، يُكنى بأبي الحجاج، ويعرفُ بالأعلم، إمامٌ في اللغة والنحو، ومعاني الأشعار، له مصنفات منها: شرح الحماسة، شرح جمل الزجاجي، شرح أبيات الجمل وغيرهـا. توفي سنة سـت وأربعين وأربعمائة ٤٤٦ هـ. انظر إشـارة التعيين ٣٩٣، البلغة ٢٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، معجم الأدباء ٢٠/ ٦٠، وفيات الأعيان ٧/ ٨١.

(٧) هـو: عليّ بن محمّـد بن علي بن محمـد الحَضْرَمي، من أهل إشبيليـة، يعـرف بابن خَـرُوف، إمـامٌ في النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه من أبي إسحاق بن ملكون، له مصنفات مفيدة منها: شرحه على كتاب، سيبـويه وشرحه على جمل الـزجاجي - تـوفي سنة تسع وستمائة ٦٠٩ هـ انظـر إشارة التعيين ٢٢٨، البلغة ١٥٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، معجم الأدباء ١٥/ ٧٥.

(٨) يقول السُّيُوطي في الهمع ١/ ١٥٦: «وذهب المُبَرِّد، والأعلـمُ وابن خَرُوف، وغيرهم، إلى أن الجملة في مـوضع نصـب على الحال..». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٧٢، والمغني ٤١٨، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

زيداً في هذه الحال[1]، وذَهَبَ أبُو عَلِيّ [2] فيما حكاه ابنُ جِنِّي[3]، وأبو عَبْدِ اللَّه بن أبي العافِية[4]، إلى أنَّها في موضعِ المفعول الثَّاني لعَرَفْتُ على أنَّها ضُمِّنَت معنى عَلِمْت[5]، وقد رُدَّ ذلك بأن التَّضمِين بابه الشعر، وما جاء منه في الكلام يُحْفَظ ولا يُقاس عَلَيه.

ومنها ما هو في موضع جَرْ، وذلك سِتَّة أقسام: ثلاثةٌ باتفاق، وثلاثةٌ باختلاف[6].

فالتي باتفاق:

أحدها: أن تقعَ مُضَافاً إليها أسماءُ الزَّمان المُبهَمَة غير الشَّرطِيَّة الَّتي لا تَجْزم[7]، نحو: جئتك يومَ زيدٍ أَمِيرٌ، وقال جلَّ وعزَّ: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ النَّاس لِرَبِّ العَالَمِين**﴾[8].

---

(١) يقول ابن هشام في المغني ٤١٨: «.. فَقِيل جملة الاستفهام حالٌ وردَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً ...».

(٢) أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وجِنِّي هذا أبوه، وهو مملوك لسليمان بن فهد الأزدي، أخذ العربية عن الفارسي، ولازمَه أربعين سنة، له تصانيف عجيبة، منها: الخصائص، والمحتسب، وغيرهما. توفي سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة ٣٩٢ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢٠٠، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، الفهرست ١٢٨، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٥، نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤، تاريخ العلماء النحويين ٢٤-٢٥، تاريخ بغداد ١١/ ٣١١.

(٤) هو: محمد بن عبد الرَّحمن بن عبد العزيز بن خَلِيْفة بن أبي العَافية، النَّحوي، المقرئ الإشبيلي، أبو عبد الله، الإمام بجامع إشبيلية، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، توفي بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة ٥٨٣ هـ. انظر إنباه الرواة ٣/ ٧٣. وبغية الوعاة ١/ ١٥٤.

(٥) يقول أبو حيان في الارتشاف ٣/ ٧٥: «والثالثُ: أنّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل ما يتعدى إلى اثنين، وهو مذهبُ أبي عليّ فيما حكاه عنه ابن جِنيّ، وتبعه أبو عبد الله بن أبي العافية..». وانظر الهمع ١/ ١٥٦، والمغني ٤١٨.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥-٣٧٦. والمغني ٤١٩.

(٧) يقول ابن هشام في المغني ٤١٩: «ومن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتها إلى الجملة واجبةٌ: إذْ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولما عند من قال باسميتها..».

(٨) سورة المطففين ٦.

وقال الشاعر:

زَمَن العَــاذِلي عَلَى الحُبِّ معــذُول عَصَيْتُ الهَوَى فكنتُ مُطِيْعَــا[1]

وقال امرؤ القيس[2]:

كَأَنّي غَــدَاةَ البَيْنِ يَــوْمَ تَحَمَّلُــوا لَدَى سَمُرَات الحيّ نَاقِفُ حَنْظَلِ[3]

الثاني: أن تقعَ في موضعِ الصِّفَــة لمجرور، نحو: مررتُ بــرَجُل يَكْتُب مِصْحَفَاً، أي كاتب. . وقال الرَّاجِز:

يَــاربَّ بَيْضَــاءَ مِن العَــوَاهِجِ أمِّ صَبِيٍ قَــد حَبَــا أو دَارِج[4]

وقال الآخر:

---

(١) هذا بيت من بحر الخفيف لم أقف على قائله، وهو مذكور في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٦ ب .

(٢) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهرُ شعراء العَرَب الجاهليين، يماني الأصل، مولده بنجد، ويُعْرف بالملك الضليل، وذي القروح. توفي سنة ثمانين قبل الهجرة ٨٠ ق.هـ . انظر الأغاني ٩/ ٧٧، الموشح ٢٥ ، شرح شواهد المغني ١/ ٢١ .

(٣) هذا بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس كما في ديوانه ٦١ .
والبيت في الخزانــة ٢/ ٢٣٤ ، والعيني ٤/ ٢٠١ ، والهمع ٢/ ١٢٧ ، والـدرر اللــوامع ٢/ ١٦٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٦ ، وصدره في ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٥ .
والسمر: هي شجرة الصمـغ العربي، والناقف: المستخرج حب الحنظل وهـو الهبيد، والحنظل: له مرارة تدمع منهـا العين، فشبه ما جرى من دمعه لفقـده أهل الدار بما يسيل من عين ناقف الحنظل، وإنما خص نـاقف الحنظل؛ لأنه لا يملك سيـلان دمعه، كما لا يملكـه من اشتد شـوقه وحـزنه . . ديوان امرئ القيس للأعلم الشنتمري ٦١-٦٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز.
وهـو في شرح التصريح ٢/ ١٥٢ ، وحاشيـة الصبان على الأشمـوني ٣/ ١٢٠ ، والعيني ٤/ ١٧٣ ، واللسان ٣/ ١٥٦ (عهج).
والعواهجُ: جمع عَـوهَج، وهي الطَّويلةُ العُنُق من الظِّبـاء. . وأراد بها هنا المرأة التَّامَّـة الخَلق، وحَبَا الصَّبي: إذا زَحَف، ودارج: من دَرَج الصَّبيُّ يـدرجُ دروجـاً إذَا قارب بين خُطَـاه؛ لكـونه طفـلاً لم يستحكم قوته بعد، فلا يَقْدِر على العَدْو والمَشْيْ. . العيني ٤/ ١٧٣-١٧٤ .

بَـاتَ يُعَشِّيْهَـا بعَضْـبٍ بَـاتِـرٍ يَقْصِـد في أسْـوُقِهـا وَجَـائِرِ[1]

أي: حاب أو دارج، وقاصد في أسُوْقِها وجَائِر.

الثالث: أن تقعَ معطوفةً على مجرور، أو ما هو في موضعِ جَرٍ، نحو:

مررتُ برجلٍ كاتبٍ ويجيدُ الشِّعْرَ[2]، ومررتُ برجلٍ يكتبُ ويجيدُ الشِّعْرَ[3]، أي برجلٍ كاتبٍ ويجيدُ..

والتي باختلاف:

أولها: أن تقَع بعد «ذِيْ» في قول العرب: «اذْهب بِذِي تَسْلَم».

اختلفَ النَّحويون في تخريج هذا، فذهب بعضُهم إلى أنَّ «ذي» بمعنى «الذي»، فهي موصولة، و«تسلم» صلة لها، وأُعربت على لغةِ بعضِهم[4]، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلمُ فيه[5]، ثم اتسع فحُذِف الجَارُّ فأُوصِل الفعلُ بصلةِ تَسْلَمه، ثم حُذِف الضَّمير، فعلى هذا المذهب لا موضعَ للجملةِ

---

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز.

وهو في معاني الفراء ٢/ ١٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧، والخزانة ٢/ ٣٤٥، والعيني ١/ ١٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٠، واللسان ١٤/ ١٢٠ (كهل) ١٩/ ٢٩٢ (عشا).

يُعَشِّيَها: من العَشَاء وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشاء، والعضْبُ: هو السَّيف، وبَاتِر: أي قاطعٌ، يقصد، وهو ضِدُّ الجور، أسوقها: جمع ساق، وجائر: من الجَوْر، وهو ضدُّ العَدل.

العيني ٤/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) عطف جملة «ويجيد الشعر» على «كاتب» وهو مجرور لكونه صفة لرجل.

(٣) عطف جملة «ويجيدُ الشعر» على جملة «يكتبُ» وجملة «يكتب» في محلِّ جر صفة لرجل، فعطف الجملة على ماهو في موضع جر.

(٤) يقول ابن مالك في المساعد ٢/ ٣٦٠: «.. وقيل «ذي» موصولة، وأعربت على لغة بعض طيّئ...». وانظر المغني ٤٢١.

(٥) يقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٩: «وقال بعض أهل العلم إن «ذي» بمنزلة الذي كأنك قلت: أذهب بالذي تسلم، والهاء محذوفة وهو مصدر، تقديره: بالسلامة التي تسلمها، وذكّر لأنه أراد السلامة..». وانظر المساعد ٢/ ٣٦٠، والارتشاف ٢/ ٣٧٦، والمغني ٤٢١.

من الإعراب[1]، ولا إضافةَ ولا شُذُوذَ، وإلى هذا ذهب ابن الطَّرَاوَة[2]، وذهب الجُمهور[3] إلى أنَّ «ذِي» في قولهم: «بذِيْ تَسْلَم» هي بمعنى صَاحب، كهي في قولهم بذي سَلامَة، والمعنى: اذْهَب في وقتٍ ذي سلامة، فتكون الجملةُ على هذا المذهبِ في موضع جرّ بالإضافة.

الثاني: أن تقعَ بعد آيَة بمعنى عَلامَة[4]، نحو قول الشاعر:

أَلِكْني إلى سَلمَى بآيَةِ أوْمَأَت ... بكَفٍ خضِيْبٍ تَحْتَ كُفَّةِ مِدرَعِ[5]

وقال الآخر:

بآيَةِ قَامَ يَنْطقُ كُلُّ شيءٍ ... وخَانَ أَمَانَةَ الدّيْك الغُرَابُ[6]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦، والمغني ٤٢١.

(٢) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبَائِيّ النَّحويُّ، من أهل مَالقَة، يكنى بأبي الحسين، ويعرف بابن الطَّرَاوَة، طافَ بلادَ الأندلس، وكان أعلم أهل زمانهِ بالعربيةِ، له مصنفات منها: المقدمات على كتاب سيبويه، والإفصاحُ على كتاب الإيضاح، وغيرهما. توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة ٥٢٨ هـ. انظر إشارة التعيين ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٠٢، والبلغة ١٠٨، الذيل والتكملة ٤/ ٧٩. وقد عَزَى أبو حيَّان هَذا الرَّأي إلى ابن الطرواة. انظر الارتشاف ٢/ ٥٢٨.

(٣) يقول ابن عقيل في المساعد ٢/ ٣٦٠: «وقالوَا: اذهب بذي تسلمَ، أي بذي سَلامتك، فالباء بمعنى في، وذي بمعنى صَاحِب، وهي صفة وقت محذوف، أي: اذهب في وقت ذي سلامة لك... والأول - يعني هذا الرأي - للجمهور..».

انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٤، والمغني ٤٢١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٩٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦، ٥٢٨.

(٤) يقول أبو حَيَّان: «وقد أضيف إلى الجُمل ألفاظٌ غير أسماء الزَّمان منها: «آية» بمعنى علامة، ومذهب سيبويه أنَّه يجوز إضافتها إلى الفعل..». الارتشاف ٢/ ٥٢٥.

(٥) هذا بيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله، وهو في الهمع ٢/ ٥١، والدرر اللوامع ٢/ ٦٣ وكُفَّة القميص: ما استدار حول الذيل، أو كلُّ ما استطال كحاشية الثَّوب، والمدرع: الثَّوب.

(٦) هذا بيت من بحر الوافر، قائله: أمية بن أبي الصلت كما في: أمية بن أبي الصلت: حياته وشعره ١٥٨.

وهو مذكورٌ في: تذكرةِ النُّحَاة ٦٨٤، ورواه: وخانَ خيانةَ... والخزانة ١/ ١٢٠، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٦، وتأويل مختلف الحديث ٢٨٥.

وهـذه المسألة فيهـا خـلافٌ. ذهب سيبويـه[1] إلى أنَّ «آيَة» تضـافُ إلى الفعل وجعلَ مَا في قوله:

أَلاَ مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنّـــي تَمِيماً بـــآيـةِ مَـــا تُحبـــون الطَّعَـامَـــا[2]

زائدةً[3] لا مصدريـة، فعلى هذا المذهبِ تكون الجملـةُ في موضعِ جرٍ بإضـافة «آية» إليهـا، التَّقديـر: بآيـة محبتهم، ولم تُصَرِّح العَـرَبُ بهذا المصدرِ[4]. وزعمَ ابنُ جنِّي[5] أنَّ آية لا تضـافُ إلى الفعْل، وأنَّ ما وَرَدَ من قـولِه: بـآية أومَأَت، ومن قولِ الآخر: بآيةِ قامَ ينطقُ كلُّ شيءٍ، ومن قولِ الآخَر:

بـــآيَـــةِ تُقْـدِمُـــون الخَيلَ شُعْثَـــاً كَأَن عَلَى سَنَـــابِكِهـــا مُـدَامَـــا[6]

---

(١) سبقت ترجمتـه. وانظر سيبويـه ١/ ٤٦٠، يقول: «.. ومِمَا يضـافُ إلى الفعلِ أيضاً قولك: مـا رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني ومنه أيضاً (آية)..».

(٢) هذا بيتٌ من بحر الـوافر، ينسب ليزيد بن عمَرو بن الصعق كما في سيبويـه ١/ ٤٦٠، وشرح أبياته للسيرافي ٢/ ١٨٦.

والبيت في: ارتشـاف الضرب ٢/ ٥٢٦، المغني ٤٢٠، شرح شـواهـده للسيـوطي ٨٣٦، الهمع ٢/ ٥١، الـدرر اللـوامع ٢/ ٦٣، المساعـد على تسهيل الفـوائد ٢/ ٣٥٨، شرح الكـافية الشـافيـة ٩٤٧، المفصل ٩٨، الخزانـة ٣/ ١٣٨، ويـروى صـدره: ألا أبْلِغ لـديك بَنِي تميم. كما في الكـامل ١/ ١٧١، والاقتضاب ٤٨.

(٣) انظر سيبويه ١/ ٤٦١، وشرح الكافية الشافية ٩٤٨.

(٤) يقول أبـو حيان في الارتشاف ٢/ ٥٢٦: «.. ولم يُصَّرحوا قَطَّ بـالمصدرِ، ولم يَقُولوا بـآية محبتكم..». وانظر الهمع ٢/ ٥١.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) هذا بيـتٌ من بحر الوافـر، يُنسب للأَعْشَـى، كما في الخزانة ٣/ ١٣٥، واللسان ١٥/ ١٨٤ (سلم). ولم أجده في ديوانه.

وهو مذكور في سيبويه ١/ ٤٦٠، الكامل ٣/ ٤٠٨، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٣، وشرح أبيـات سيبويـه للسيرافي ١/ ٩٨، والمفصل ٩٨، ارتشـاف الضرب ٢/ ٥٢٥، المساعـد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٧، المغني ٤٢٠، شرح الكـافية الشافية ٩٤٧، والمحـاجاة بالمسائل النحـوية ١٥١، اللسان ١٨/ ٦٧ (أيا)، ولباب الإعراب ٣٧٥.

شعثاً: متغيرة من السَّفـر والجهد، وشبَّه مـا يَنْصَبُّ من عرقهـا ممتزجاً بـالدم على سنابكهـا بالمدام، وهي الخمرة، والسَّنابك: جمع سُنبكٍ، وهو مُقَدَّم الحَافِر.

هو على إضمار «ما» المصدرية[1]، كما خَرَّج عليه «بآيةِ ما تُحِبُّون الطَّعَامَا[2]». فعلى هذا لا موضعَ للجملةِ من الإعراب؛ لأنَّها وقعت صلةً لِما المصدرية، والذي يُستدلُّ به ليس هو أن «آية» أضيفت إلى الفعلِ مَقروناً بما النَّافية؛ لأنَّه لا يصح تقدير مَا المصدرية قبل مَا النافية، قال الشاعر:

أَلِكْنِي إلى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً بآيةِ مَاكَانوا ضِعَافاً وَلاَ عُزلاَ[3]

ومما يُستَدَلُّ به أيضاً لسيبويه[4] ما أَنْشَدَه الفَرَّاءُ[5]:

بآيةِ الخَال مِنْها عِنْدَ بُرقُعها وقَولُ رُكْبَتِها قض حِيْنَ تَثْنِيْهَا[6]

---

(١) يقو ل أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٥٢٥: «وذهب ابن جِنِّي إلى أن ذلك على حذف ما المصدرية وليس إضافة إلى الفعل..». وانظر شرح الكافية الشافية ٩٤٨، والهمع ٢/ ٥١.

(٢) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٤٨: «وزعم ابن جِنِّي أنَّ «مَا» في «بآية ما تحبون الطعاما» مصدرية.
وانظر/ المغني ٤٢٠.

(٣) هذا بيت من بحر الطويل قائله: عمرو بن شأسٍ الأسَدِيِّ، كما في شعره ٧٢.
والبيت في سيبويه ١/ ١٠١، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ٧٩، الخصائص ٣/ ٢٧٤، المنصف ٢/ ١٠٣، المغني ٤٢٠، شرح شواهده للسيوطي ٨٣٥، العيني ٣/ ٥٩٦، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٨، اللسان ١٢/ ٢٧٣ (آلك).
أَلِكْنِي: بمعنى تَحَمَّل رسالتي، والألوك: الرِّسالة، ولا عُزلا: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. وقد أضيفت «آية» هنا إلى الجملة الفعلية مقرونة بما النافية، ولا يصح كون «ما» في البيت مصدرية، وقيل: إن لا النافية محذوفة قبل «ضعافاً» لدلالة ما بعدها عليها، والمعنى: بآية كونهم لا ضعافاً ولا عزلاً. انظر الدرر اللوامع ٢/ ٦٤.

(٤) سبقت ترجمته. والبيت يُستدَل به على جوازِ إضافةِ «آية» إلى الجملة الاسمية.

(٥) سبقت ترجمته. ولم أعثر على البيت فيما اطلعتُ عليه من كُتُبِه.

(٦) هذا بيتٌ من بحر البسيط قائله: مزاحم بن عمرو السَّلُولِي.
والبيت في ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٤، اللسان ٩/ ٩٠ (قضض).

فأضافَها إلى الجُمْلةِ الاسميَّة[1]، فكذلك تُضافُ إلى الفعليـةِ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّهم مَا صَرَّحوا قَطُّ بالمصدَر، لَمْ يَقُولوا: بآيةِ مَحَبَّتِكُم[2].

الثَّالث: أن تقعَ بعد حتَّى الابتدائية[3]، نحو قولِ امرئ القيس[4]:

سَرَيتُ بِهِم حَتَّى تَـكِـلَّ مَطِيهِم ... وحتَّى الجِيـادُ مَا يُقَدْنَ بـأَرْسَانِ[5]

وقول جرير[6]:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَـــاءَهَـــا ... بِدِجْلَـةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَلُ[7]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، والدرر اللوامع ٢/ ٦٤.

(٢) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٥٢٦: «.. ولم يُصَرِّحُوا قَطُّ بالمصدرِ، ولم يقولوا بآية محبتكم..».

(٣) تلي حتَّى الجملَ الاسميةَ والفعليةَ. انظر رصف المباني ٢٥٧، الجنى الداني ٥٠٤، أسرار العربية ٢٦٦، ٢٦٧، والهمع ٢/ ٢٤.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) هذا بيتٌ من بحر الطَّويل قائله: امرؤ القيس كما في ديوانه ٢١٦. ورواية الديوان: مَطَوتُ بهم، بدل سَرَيْتُ بهم.

والبيت في سيبويه ١/ ٤١٧، ٢/ ٢٠٣، والمسائل البصريات ٦٨٦، والمفصل ٢٨٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٩٨، والهمع ٢/ ١٣٦، والدرر اللوامع ٢/ ١٨٨، المقتضب ٢/ ٣٩، معاني الفراء ١/ ١٣٣، وأسرار العربية ٢٦٧، الإيضاح العضدي ٢٥٧، الجمل للزجاجي ١٨٣، التخمير ٤/ ١٤، المحاجاة بالمسائل النحوية ١٣٩، ولباب الإعراب ٤٣٢.

(٦) هو جريرُ بن عَطِيَّة بن حُذَيْفة بن بَدر بن سَلَمة، الشَّاعر المَشْهُور، إليه وإلى الفرزدق المنتهى في حُسْن النَّظم. توفي سنة عشر ومائة ١١٠ هـ. انظر الموشح ١٠٧، المؤتلف والمختلف ٧١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥.

(٧) هذا بيتٌ من بحر الطَّويل، قائله: جرير، كما في شرح ديوانه ٤٥٧. وفيه: فما زالت... تمور دماؤها....

والبيت في الأزهية ٢١٦، والخزانة ٤/ ١٤٢، المخصص ١/ ١٠٠، أسرار العربية ٢٦٧، شرح المفصل ٨/ ١٨، الهمع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤، المغني ٣٨٦، شرح شواهده للسيوطي ٣٧٧، الجنى الداني ٥٠٤، التخمير ٤/ ١٤، المحاجة بالمسائل النحوية ١٣٤٩، حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٣٠٠، اللسان ١٣/ ٣٨٠ (شكل).

فهذه المسألة فيها خِلاف، ذَهَبَ الجمهورُ إلى أن هذه الجملة مِنْ قَولِهِ: «الجيادُ ما يُقَدن بِأَرْسَان»، ومن قول جرير: «مَاءُ دِجلَةَ أَشْكَلُ» لا موضعَ لها من الإعراب، وذهَب الزَّجَّاج[1]، وابنُ درِستَوَيه[2] إلى أنَّها في موضعِ جرٍ بحتَّى[3].

ومنها ما هو في موضع جزمٍ، وذلك ثلاثةُ أقْسَام:

أحدها: أن تقعَ بعد أداة شرطٍ عاملـه، ولم يظهر لَهَا عَمَلٌ[4]، نحو إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عَمْروٌ.

الثَّاني: أن تقعَ جَوَاباً لأداةِ الشَّرط العاملة، نحو قول الشاعر:

إنْ تَـركَبُوا فَـركُـوبُ الخَيْلِ عَادَتُنـا أوْ تنْـزلُـون فـإنـا مَعْشرٌ نُـزُلُ[5]

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سَهْل النَّحوي، أخذ النَّحو عن ثَعلَب والمُبَرِّد، وكان إماماً في العربية، من أهلِ الدِّين، له مصنفات كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وغيرهما. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ٣١١ هـ.

انظر إشارة التعيين ١٢، إنباه الرواة ١/ ١٥٩، بغية الوعاة ١/ ٤١١، طبقات النحويين ١١١، تاريخ العلماء النحويين ٣٨-٤٠.

(٢) هو: عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيه بن المَرْزَبَان الفَارِسيّ الفَسَوِيّ النَّحوي، أخذ عن المُبَرِّدِ، له مصنفات كثيرةٌ، منها: الإرشاد، والهداية، وأسرار النحو، وغيرها. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ٣٤٧ هـ.

انظر إشارة التعيين ١٦٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦، طبقات النحويين ١٢٧، إنباه الرواة ٢/ ١١٢، تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨.

(٣) يقول ابن هِشَام في المغني ٣٨٦: «فَقَال الجُمْهُور: مستأنفةٌ، وعن الزَّجَّاجِ، وابن درستويه أنَّها في موضع جرٍ بحتَّى..».

وانظر الهمع ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦. والمغني ٤٢٢.

(٥) هذا بيتٌ من بحر البَسِيط، قائله الأعْشَى مَيْمُون بنُ قَيس، كَمَا في ديوانه ٦٣ ورواية الديوان للبيت مختلفة عما هنا، فقد أورده هكذا:

قالوا الرُّكُوب فقُلنَا تلك عَادَتُنا .....

والبيت في سيبويه ١/ ٤٢٩، وابن الشجري ٢/ ٣٠، والمحتسب ١/ ١٩٥، الهمع ٢/ ٦٠، المغني ٦٩٣، شرح شواهده للسيوطي ٩٦٥، الخزانة ٣/ ٦١٢، ٦١٣.

وقول الآخر:

أبَــالِي كَسْبُ الحَمْــدِ رَأيٌ مُقَصِّرٌ ونفْسٌ أضَاقَ اللَّهُ بـالخير باعَها[1]
إذَا هي حَثَّتْـــهُ عَلَى الخيْرِ مَـــرَّةً عَصَاهَـا وإنْ تأمُر بِسُوءٍ أَطَـاعَهَا

فقوله: فـ «ركوبُ الخيلِ عَادتُنا، «وقـول الآخر: أطَاعَهَا، كلٌّ منهـا في موضع جزم، ولـذلك يجوزُ العطفُ عليها بالجزمِ، قـال تعالى: ﴿**إنْ تُبدُوا الصَّـدَقَاتِ فَنِعِمَّا هي وإنْ تُخْفُوهَا وتؤتوهـا الفُقَراءَ فهو خَيْرٌ لَكُم ويُكَفّرْ. .**﴾[2]، قَرَأ بالنُّون والجزم[3] حمزةُ[4] والكِسَائيُ[5] ونَافِعٌ[6]، وقالَ جـلَّ وعزَّ: ﴿**منْ يُضْلِلْ اللّهُ فَلاَ هَادِي له ويذَرْهُم. .**﴾[7] قرأه حمزةُ والكِسَائيُّ بالياءِ وجزمِ الرَّاءِ[8].

---

(١) هذان البيتان لعبـد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، كما في الحماسـة البصرية ٢/ ٢٦٦، وأمالي القـالي ٢/ ٢٢٥، والـروايـة فيهما: وإن هَمَّتْ بسُوءٍ بدل «وإن تَأمُر بِسوءٍ»، وهما في عيون الأخبار ٣/ ١٧٢ . ونسبهما الجاحظُ في البيان والتبيين ٣/ ١٨٧ لسعيد بن عبد الرَّحمن بن حسان.

(٢) سورة البقرة ٢٧١ .

(٣) «اختلَفَـوا في اليـاء والنُّـون، والـرَّفع والجزم، من قوله: «ويُكَفّر» فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر «ونكفرُ» بـالنون والرفع، وقرأ نَافعٌ وحمزةُ والكسائي «ونكفـرْ» بالنون والجزم . . وقرأ ابن عامر وعَاصِم في رواية حفص «ويكفرُ» بالياء والرفع . .».

انظر السبعة ١٩١، المبسوط في القراءات العشر ١٥٤، الغاية في القراءات العشر ١٢٠، التبصرة في القـراءات السبع ٤٥٠، العنـوان في القـراءات السبع ٧٦، النشر في القـراءات العشر ٢٣٦، حجـة القراءات ١٤٧، الحجة في القراءات السبع لابن خـالوية ١٠٢، اتحاف فضلاء البشر ١٦٥، التيسير في القراءات السبع ٨٤ .

(٤) هو حمزةُ بنُ حَبيب بنُ عُمارة التَّيمِي الزَّيات، أحدالقُراءِ السَّبعة. توفي سنة ست وخمسين ومائة ١٥٦ هـ. انظر النشر ١/ ١٦٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٣ .

(٥) هو عليُّ بن حَمْزَةَ بن عبـد الله . . . الكوفي المعروف بـالكِسائي، الإمامُ المشهُور، أحـدُ القراءُ السبعةِ، أخذ القراءةَ عن حمزة الزيات، سُميّ بالكِسَائيُّ لأنه أحرَم في كِسَاءٍ، وقِيل: لأنه كان يبيع الأكْسِيَة. . توفي سنة تسع وثمانين ومائة ١٨٩ هـ.

انظر إشارة التعيين ٢١٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، معرفة القراء ١/ ١٠٠، نزهة الألباء ٦٧، مراتب النحويين ١٢٠ .

(٦) هو: نافع بن عبـد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم أبو رُويم، المُقرئ المَدَني، أحَـدُ الأعلام، قرأ على طائفـةٍ من تابعيٍّ أهل المدينـة، وكان أسودَ اللـون حالكاً. تـوفي سنة تسع وستين ومـائة ١٦٩ هـ. انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠ .

==

ومثالُ الجوابِ بالفعل الماضي المعطوف عليه بالجزم قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذي إنْ شَاءَ جَعَل لَكَ خَيراً مِن ذَلكَ جَناتٍ تَجْرِي منْ تَحْتَهَا الأنهَار ويجعَلْ لَكَ قُصُورا﴾(١).

قرأ بجزم اللام(٢) حمزةُ(٣) والكِسَائيُّ(٤) وعَاصِم(٥) وأبو عَمْرٍو(٦) ونَافِع(٧).

==

(٧) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٨) اختلفوا في الياء والنّون، والرَّفع والجَزم من قوله: «ويَذَرْهُم في طُغيَانهم «فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «ونذرُهم» بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو «ويذرُهم» بالياء والرفع . . وقرأ حمزة والكسائي «ويذرْهم» بالياء مع الجزم، وتروى أيضاً عن عاصم.
انظر السبعة ٢٩٨-٢٩٩، المبسوط في القراءات العشر ٢١٧، العنوان في القراءات السبع ٩٨، الحجة في القراءات السبع ١٦٧، حجة القراءات ٣٠٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٨٥ .

(١) سورة الفرقان ١٠ .

(٢) اختلفوا في رفع اللّام وجزمها من قوله تعالى: ﴿ويجْعَلْ لَكَ قُصُورا﴾ فقرأ ابنُ كَثير وعَاصم في رواية أبي بكر وابنُ عامر «ويجعلُ لك قصورا» بالرفع، وقرأ نافعٌ وأبو عَمرو وحمزةُ والكِسائيُّ، وحفصٌ عن عاصم، والكِسائي عن أبي بكر عن عاصم، «ويجعلْ» بجزم اللام .
انظر السبعة ٤٦٢، المبسوط في القراءات العشر ٣٢٢، العنوان في القراءات السبع ١٤٠، الحجة في القراءات السبع ٢٦٤، حجة القراءات ٥٠٨، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ١٤٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٤٤ .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) سبقت ترجمته .

(٥) هو: عَاصمُ بن بَهدَلة بن أبي النُّجُود، أبو بكر الأسَدي، شيخُ الإقْرَاء بالكوفة، وأحدُ القراء السبعة، كان أحسن النَّاس صوتاً بالقرآن، توفي سنة سبع وعشرين ومائة ١٢٧ هـ بالكوفة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٤٦، النشر ١/ ١٥٥، معرفة القراء الكبار ١/ ٧٣ .

(٦) هو: زبَّان بن العلاء بن عَمَّار، أحدُ القرَّاء السَّبعة، خُزَاعي من مازِن، وُلِد بالحجازِ، وسكن البصرةَ، توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة ١٥٤ هـ. انظر إشارة التعيين ١٢١، طبقات النحويين ٣٥، البلغة ١٠١، بغية الوعاة ٢/ ٢٣١، معرفة القراء ١/ ٨٣، فوات الوفيات ٢/ ٢٨ .

(٧) سبقت ترجمته .

الثالث: أن تكونَ معطـوفةً على مجزومٍ أو علَى ما هـو في موضع جـزمٍ، نحو إنْ يَقُمْ زَيْـدُ وخَرِج عَمْرُو أُحْسِـنْ إليهما «فخرج عمـرُو» في موضع جـزم لعطفه على المجزوم، والتقديـر: إنْ يَقُم زَيدٌ ويَخْرُجْ عَمْرٌو. وأما العطـفُ بالجزم على ما هو في موضع جزم فقد مضى تمثيلـهُ في الآيات المتقدمة، فمنها: ﴿**فَلاَ هَادِيَ لَه وَيـذَرْهُم**﴾، ومنهـا: ﴿**جَعَلَ لكَ خَيْرًا مِن ذَلِك جَنَّـاتٍ تجرِيْ مِن تَحتِهـا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوْرًا**..﴾.

وقد انتهى الكلام في الجمل التي لا مـوضع لها من الإعراب محصورةً في أربعةَ عَشَر قسماً، والتي لها مـوضـع منـه بـاتفـاق واختـلاف على التفصيل المذكـور محصورةً في واحدٍ وثلاثين قسماً، في مـوضع رفعٍ ثمانية، وفي موضع نصبٍ أربعةَ عَشَرَ، وفي موضع جـرَ ستة، وفي موضع جزمٍ ثـلاثة، فالمجموعُ بـالمتفق عليه، والمختلف فيه خمسةٌ وأربعون قِسْماً.

فهذا المتيسرُ لي من حَصْرِها، والحمد لِله وَحْدَه.....